الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/16/COL/1

الجمعية العامة

Distr.: General
7 February 2013
Arabic
Original: Spanish

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة عشرة
جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل – ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٢١*

كولومبيا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبّر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.13-10698 050313 080313

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية وعملية التشاور الواسعة

١- تشكل عملية إعداد هذا التقرير ثمرة جهد متواصل شرعت الدولة في بذله استناداً إلى التقرير المعتمد في الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل. إذ قطعت كولومبيا على نفسها آنذاك التزاماً طوعياً بدوام متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة لها، وهو ما التزمت به على مدى الأعوام الأربعة الماضية[١].

٢- وقد أُعدت سبعة تقارير في هذا الصدد، متاحة لاطلاع المهتمين من الجمهور عليها[٢]. واستكمالاً لها، بُعث في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، رسالتان إلى الدول التي شاركت في جلسة مجلس حقوق الإنسان فُصِّلت فيها آلية المتابعة[٣] والنتائج المحرزة والإجراءات التي اتخذتها الدولة. وأُعدّت نشرة بشأن تقييم نتائج تنفيذ عملية الاستعراض الدوري الشامل خلال عام ٢٠٠٩.

٣- وعُمّمت في عام ٢٠١١ عملية الاستعراض الدوري الشامل على صعيد المقاطعات من أجل توعية السلطات بدورها في تنفيذ التوصيات والوفاء بالالتزامات[٤]. ثم أُجريت لاحقاً عملية تشاور في مقاطعات البلد الاثنتين والثلاثين[٥] لتحديد الإنجازات المحرزة وأفضل الممارسات والتحديات وأوجه القصور القائمة في مجال حقوق الإنسان من المنظور المحلي، فضلاً عن تحديد رؤية المقاطعات بشأن متابعة تنفيذ عملية الاستعراض التي أُجريت في عام ٢٠٠٨، وتحديد ما أُحرز من تقدم في تنفيذ التوصيات و/أو الالتزامات[٦].

٤- ثم أُجريت في عام ٢٠١٢ حلقتا عمل بالتعاون مع بعض السلطات المحلية، دُعيت إلى حضورها جميع سلطات الإدارة العامة للدولة والهيئات الرقابية بهدف حفز المشاركة والتنسيق المؤسسيين في إعداد التقرير واعتماده لاحقاً.

٥- ولدى كولومبيا العديد من محافل المشاركة والحوار مع المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان. وتبرز من بينها، على سبيل المثال، المحافل التي تهيّؤها كل من اللجنة المشتركة بين القطاعات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[٧] واللجنة الوطنية للضمانات[٨].

٦- واستحدثت كولومبيا علاوةً على ذلك، في العامين الأخيرين عمليةً فريدةً من نوعها في العالم تُدعى "المؤتمر الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني"[٩]، وترجع نشأته إلى الإعلان المشترك الموقّع بين كل من الحكومة الوطنية، ومكتب أمين المظالم، وكونغرس الجمهورية، ومكتب المدعي العام، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، الذي اتُّفق فيه على توجيه ودعم عملية تشاركية[١٠] لرسم وتنفيذ سياسة شاملة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وطنياً ومحلياً وعلى صعيد المقاطعات[١١]. وتحقيقاً لهذا الغرض، فقد تقرر عقد منتديات في كل من مقاطعات البلد[١٢] وفي منطقة العاصمة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عُقد ٢٥ منتدى[١٣] شارك فيه أكثر من ٥٠٠ ١٢ شخص[١٤]، وفي ذلك الشهر عُقد المؤتمر بحضور أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص. وسيتواصل إجراء هذه العملية في عام ٢٠١٣، باعتبار التنسيق بين الصعيدين الوطني والمحلي أحد أكبر التحديات القائمة في هذا الصدد.

٧- وبمناسبة إعداد هذا التقرير، أفسح الفريق العامل الدائم المعني بالاستعراض الدوري الشامل[١٥]، مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا، مجالاً للحوار، غير التشاوري، مع المحافل الرئيسية لحقوق الإنسان في البلد[١٦]. وبمجرد تقديم التقرير، تُعرب الدولة عن اعتزامها عقد اجتماعات لاحقة حرصاً على مراعاة رؤى الفريق وملاحظاته من أجل اعتماد التقرير.

ثانياً- المعلومات الأساسية والإطار التشريعي والمؤسسي

ألف- السياق

٨- كولومبيا دولة موحّدة، ديمقراطية، تقوم على مبادئ المشاركة والتعددية والفصل بين السلطات، ويحكمها الدستور السياسي لعام ١٩٩١. وتنقسم إدارياً على نحو لا مركزي إلى كيانات إقليمية مستقلة، يحكمها نظام دستوري وقانوني واحد. ويضمن هذا النظام اللامركزي تقسيم الإدارة بين الكيانات الإقليمية ويتيح قدرة أكبر على العمل في مختلف المناطق في البلاد.

٩- ويُنتخب رئيس الجمهورية والحكام ورؤساء البلديات على حد سواء بالاقتراع العام. وقد انتُخب الرئيس الحالي، خوان مانويل سانتوس، ليتولى حكم البلاد للفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤.

١٠- ووفقاً لتقديرات الإدارة الوطنية للإحصاء[١٧]، من المتوقع أن يُقارب عدد السكان الحالي ٤٦ ٣٧٥ ٠٦١ نسمة[١٨].

باء- الإطار التشريعي والمؤسسي

١١- شهدت كولومبيا خلال الأعوام الأخيرة تغيرات تشريعية ومؤسسية تهدف إلى كفالة إنفاذ حقوق الإنسان بالكامل وتعزيز مستوى كفاءة نظام الدولة وعملها واتساقه[١٩]. ويمكن فهم عملية الإصلاح المؤسسي والتشريعي للدولة بتقسيمها إلى شقين كبيرين، يهدفان، من جانب، إلى كفالة حقوق الإنسان للسكان كافة، وإلى كفالة حقوق الضحايا، من جانب آخر، بهدف تقديم تعويضات شاملة لهم وتحقيق المصالحة، ومن ثم، إرساء أسس التقدم نحو إنهاء النزاع المسلح.

١٢- وفي ظل مبادئ الحكم الرشيد، وهي الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة، واسترشاداً بالخطة الوطنية للتنمية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، *"الرفاه للجميع"*، وهي أساس جميع السياسات الحكومية، أجرى البلد استعراضاً لمختلف قطاعات الإدارة العامة للدولة وشُرع في تنفيذ عملية الإصلاح[٢٠] تحقيقاً للمقاصد التالية: '١'تعزيز سياستي الإدماج الاجتماعي والمصالحة، '٢'تعزيز السياسة الاجتماعية للدولة، '٣'التعزيز المؤسسي للقطاعات الحيوية فيما يتعلق بقدرة البلد التنافسية، '٤'رفع مستوى الكفاءة والفعالية.

١٣- وتعزيزاً للاستجابة المنسّقة التي أبدتها الدولة في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أُنشئ النظام الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ووضعت لوائحه[٢١]، وعُدلت اللجنة المشتركة بين القطاعات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وشُرع في تنفيذ نظام وطني للمعلومات[٢٢]. وينقسم النظام الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى عدة أنظمة فرعية[٢٣]. وتشكل اللجنة المشتركة بين القطاعات، برئاسة نائب الرئيس، والمؤلفة من وزراء الحكومة، الهيئة العليا المعنية بتحديد السياسة العامة الشاملة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتعزيزها وتوجيهها وتنسيقها ومتابعتها وتقييمها. كما أنها الهيئة المكلفة بتنسيق استجابة الدولة فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها الدولية في هذه المجالات وحفزها على ذلك، وكذلك إدماج النهج الحقوقي والتفاضلي في السياسات القطاعية.

١٤- وأُنشئ قطاع الإدماج الاجتماعي والمصالحة، تحت إشراف إدارة الرفاه الاجتماعي[٢٤]، ويتألف من المؤسسة الكولومبية لرعاية الأسرة، ومركز الذاكرة التاريخية[٢٥]، ووحدة الرعاية والتعويضات الشاملة للضحايا[٢٦]، والوحدة الإدارية الخاصة لوحدة الأراضي[٢٧]، والهيئة الوطنية للقضاء على الفقر المدقع[٢٨]، ويهدف القطاع إلى وضع واعتماد وتوجيه وتنسيق وتنفيذ السياسات والخطط العامة والبرامج والمشاريع الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، والمصالحة، وإعادة الأراضي، وتقديم الرعاية للفئات الضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقة من السكان وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً، فضلاً عن تقديم الرعاية والتعويضات لضحايا النزاع.

١٥- ويشكل القانون رقم ١٤٤٨ الصادر عام ٢٠١١، "القانون المتعلق بتقديم الرعاية والتعويضات الشاملة للضحايا وإعادة الأراضي"، المشار إليه فيما بعد بـ "قانون الضحايا"، إلى جانب مراسيمه التنظيمية المُلزمة[٢٩] أكثر رهانات الدولة طموحاً من أجل تقديم الرعاية لضحايا العنف وتعويضهم. ويشتمل القانون، ضمن جوانب أخرى، على تدابير تضمن عدم تكرار العنف القائم على أساس جنساني وسكاني وعرقي[٣٠]، ويُرسي الأساس لتنفيذ السياسة العامة للرعاية والتعويضات الشاملة في إطار مبادئ التصاعد والتدرّج والاستدامة. كما يحدد القانون المؤسسات المكلفة بتنفيذه ويُنشئ النظام الوطني لتقديم الرعاية والتعويضات الشاملة للضحايا.

١٦- وشملت عملية الإصلاح أيضاً تعزيز المجالات المتعلقة بحماية حقوق الأقليات[٣١]، وتعزيز مهام القضاء[٣٢]، والحماية الاجتماعية[٣٣]، والأمن[٣٤]، والإسكان والبيئة[٣٥]، والثقافة، وتأمين وحماية السكان المعرّضين لأخطار استثنائية بإنشاء كل من الوحدة الوطنية للحماية ولجنة تقييم المخاطر والتوصية بالتدابير[٣٦]، وتعزيز الهيئات المعنية بذلك كله، فضلاً عن تعزيز الجوانب الثقافية[٣٧]، ضمن مبادرات أخرى مهمة[٣٨].

١٧- وتيسيراً لعملية الانتقال بالنزاع المسلح إلى مرحلة تحقيق سلام مستقر، أقرّ الكونجرس ما يُسمى *"الإطار القانوني للسلام"*، الذي يُجيز إنشاء آليات عدالة انتقالية خارج نطاق القضاء، ووضع معايير لتحديد الحالات ذات الأولوية واختيارها، ووقف تنفيذ العقوبات. علاوة على

ذلك، استهلّت الحكومة الوطنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ عملية حوار مع التنظيم الثوري المدعو بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية"، واعتُمدت لهذا الغرض خارطة طريق تحدد بدقة بنود النقاش من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي يُنهي النزاع المسلح، الذي يشكل تحدياً جسيماً للدولة.

جيم- الحوار مع المنظمات الدولية

١٨- يقع في البلد مقر ٢٩ مكتباً لمنظمات دولية، بما فيها بعثات الأمم المتحدة[٣٩]، ومنظمة الدول الأمريكية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والبنك الدولي، من بين منظمات أخرى، وعشر وكالات للتعاون و/أو التنمية.

١٩- وقد استقبل البلد منذ عام ٢٠٠٨ ما مجموعه ٢٢ زيارة لقادة كبار أو ممثلين سامين لآليات منظومة الأمم المتحدة ومنظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان[٤٠]، من أبرزها زيارة الأمين العام للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١١، التي اعتُمد في إطارها قانون الضحايا؛ وزيارة الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة مارغوت والستروم؛ وزيارة المديرين التنفيذيين لهيئتين من هيئات الأمم المتحدة، السيدة ميشيل باشيلي، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيد باباتوندي أوسوتيميهين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ فضلاً عن السيد ألكسندر ألينيكوف، نائب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، والسيد أندريس كومباس، مدير العمليات البرية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٠- وأبرم قاضي ورئيس المحكمة الجنائية الدولية، السيد سانغ هيون سونغ، مع رئيس الجمهورية اتفاقاً بين كولومبيا والمحكمة الجنائية الدولية بشأن تنفيذ العقوبات الموقّعة من جانب المحكمة. وتشكل كولومبيا أول بلد أمريكي وسابع بلد على مستوى العالم يُبرم هذا النوع من الصكوك.

٢١- وقد برزت كولومبيا كبلد في منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بما حققته من تقدم. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شُطبت كولومبيا من الفصل الرابع من التقرير السنوي للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان على إثر الزيارة الميدانية التي أجرتها اللجنة.

ثالثاً- مظاهر التقدم والأولويات والتحديات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف- تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية "الرفاه للجميع"، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤

٢٢- تحدد الخطة الوطنية للتنمية "الرفاه للجميع" مسار البلاد في مجال حقوق الإنسان وتوجه طريقها نحو تحقيق الإدماج الاجتماعي والمصالحة. ويشير بصورة صريحة الفصل الخامس منها، المعنون "بناء السلام"، في البند (جيم) منه، إلى السياسة العامة الشاملة لحقوق الإنسان

والقانون الدولي الإنساني وإلى مسألة العدالة الانتقالية بغرض ضمان سيادة القانون. إذ يُقصد بسيادة القانون توطيد الأمن، والمراعاة التامة لحقوق الإنسان، وكفاءة عمل القضاء، مما يقتضي اتخاذ إجراءات ترمي إلى بناء السلام، والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب، فضلاً عن استحداث استراتيجيات في مجالي الثقافة والمواطنة في إطار حقوق الإنسان، واحترام الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية، ومكافحة التمييز، واحترام الهوية.

باء- رسم السياسة العامة الشاملة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

٢٣- يتجلى التزام الدولة بالوفاء بأعلى معايير كفالة حقوق الإنسان فيما أحرزته من تقدم بخصوص حالة حقوق الإنسان في البلد. وعلى الرغم من استمرار ما يواجهها من تحديات، فإن اعتزام الحكومة التغلب عليها بادٍ للعيان. وكما يبرهن عليه هذا التقرير، تأخذ الخطط والإجراءات المعروضة فيه في الحسبان مختلف الالتزامات و/أو التوصيات و/أو التعهدات الدولية ذات الصلة، بما فيها الالتزامات التي قطعتها كولومبيا على نفسها والتوصيات المقدمة لها في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٢٤- وقد روعيت في رسم السياسة العامة الشاملة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[٤١]، التي تشكل تحدياً وطنياً، العملية السابقة التي أُجريت في إطار خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تحديد إطار عمل فعال في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبإنشاء النظام الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وعملية المؤتمر الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تتعزز السياسة العامة الشاملة وتكتسب طابعاً رسمياً على الصعيد المحلي. وتشكل هذه السياسة مظلة كبيرة تشمل التزامات البلد وتعهداته الدولية، ويُغذيها الحوار البناء مع منظمات المجتمع المدني ومع المجتمع الدولي، وكذلك عملية العدالة الانتقالية.

٢٥- وفي إطار النظام الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[٤٢]، استُهلّت عملية التنسيق المؤسسي بين جميع الهيئات المختصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهو ما أسفر عن فتح حوار بين ٥٥ هيئة وطنية، وخمسة برامج رئاسية، و٩٠ إدارة و/أو فرعاً، وثمانية مجالس عليا.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

الفقر

٢٦- لقد سعت الدولة إلى توطيد الطبقة الاجتماعية الوسطى وتحقيق مجتمع أكثر إنصافاً وعدلاً، بتحسين القدرات وزيادة فرص الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع من السكان في الحصول على مختلف الخدمات الاجتماعية.

٢٧- والتزمت كولومبيا طواعيةً بخفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر[٤٣] إلى ٢٨,٥ في المائة ونسبة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع إلى ٨,٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وهكذا، انخفضت نسبة الفقر على الصعيد الوطني في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ من ٣٧,٢ في المائة إلى ٣٤,١ في المائة، وانخفضت نسبة الفقر المدقع على الصعيد الوطني في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ من ١٢,٣ في المائة إلى ١٠,٦ في المائة. والعوامل الكامنة وراء هذا الانخفاض هي السياسات الموجّهة والاستراتيجيات الشاملة القائمة على نهج تفاضلي، والنمو الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأفقر وكذا السياسات المحدَّدة الهدف.

٢٨- ولمواجهة التحدي الكبير المتمثل في الحد من الفقر، بدأت الهيئة الوطنية الجديدة للقضاء على الفقر المدقع تنفيذ برنامج "شبكة متحدون"[٤٤]، وهو استراتيجية لتقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء والأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع من السكان. ومن جهة أخرى، يبرز في هذا السياق برنامج "نعمل من أجل المزيد من الأُسر"[٤٥]، الذي يقوم على منح حوالات نقدية مشروطة ودورية للأسر التي تعيش في حالة فقر وتعاني من ضعف أوضاعها من أجل تكميل دخلها الاقتصادي وتحسين صحة أفرادها دون سن الثامنة عشرة ومستوى تعليمهم. وفي عام ٢٠١١، قدم البرنامج خدماته إلى ٢ ٢١٠ ٤١٢ أسرة، منها ٣٨٢ ١٢٦ أسرة (أي نسبة ١٧,٣ في المائة) كانت تعيش في حالة تشرّد و٤٨٥ ٦٩ أسرة(٣,١ في المائة) تنتمي إلى الشعوب الأصلية.

الأمن الغذائي

٢٩- أقرَّ البلد السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وأنشأ لجنة الأمن الغذائي والتغذوي المشتركة بين القطاعات[٤٦]. بوصفها الهيئة العليا للإدارة والتنسيق المعنية بتنسيق السياسات والبرامج في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، أنشأ البلد برنامج "شبكة الأمن الغذائي"، الذي يهدف إلى حفز إنتاج الغذاء للاستهلاك الذاتي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، استفادت ٢ ٤٩٠ أسرة من مشاريع الأمن الغذائي التابعة للشبكة. وعلى وجه الخصوص، استفادت ٥٦ ٩٩٧ امرأة من برامج القضاء على الفقر؛ فهنّ أساساً من يتلقّين الحوالات المشروطة.

العمل والإنتاج

٣٠- من المشاريع النافذة حالياً "مشروع التحالفات الإنتاجية" الذي يهدف إلى تشكيل تحالفات في مجال الأعمال الحرة بين القطاع الخاص والمجتمعات الريفية الفقيرة من أجل رفع مستويات القدرات التنافسية.

٣١- وفي عام ٢٠١١، وبموجب "قانون الوظيفة الأولى"[٤٧]، يُقدّر عدد الأعمال التجارية التي اكتسبت صفة رسمية بما مجموعه ١٥٥ ٧٥٣ مشروعاً وعدد الشباب الذين حصلوا على وظيفتهم الأولى بما مجموعه ٣٩٥ ٢٦٦ شاباً. ونجح برنامج "لنعمل معاً"، من جانبه، في

منح ٢٠٨ ١٥ أشخاص خطط عمل فردية، بغرض الإسهام في تعزيز قدراتهم الذاتية، شملت توجيه المشاركين للاضطلاع بعمليات المعادلات الدراسية والتأهيل المهني ومحو الأمية والحصول على شهادات متخصصة[٤٨].

٣٢- وأُنشئت، بالمثل، برامج تفاضلية النهج تستهدف فئات السكان التي تحظى بحماية دستورية خاصة، وتشمل برامج "شباب الريف"[٤٩]؛ و"المرأة الريفية"؛ و"النساء المدّخِرات فاعلات"[٥٠]؛ و"برنامج الفرص في الريف" الموجّه للمنتجين الصغار في المناطق الريفية والشباب والنساء والشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي[٥١].

٣٣- ونُظمت عملية إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التي تراعي المنظور الجنساني وتهيئة فرص العمل المراعية له، ومسألة تقديم مزايا إلى أرباب العمل الذين يعيّنون النساء ضحايا العنف[٥٢]. ويعمل البلد أيضاً على ترويج العمل عن بُعد[٥٣] الذي يُفيد فئات مختلفة محددة من السكان[٥٤].

السكن اللائق

٣٤- سُنَّ قانون الإسكان لذوي الأولوية[٥٥]، الذي يُخطط البلد في إطاره لمنح ١٠٠ ٠٠٠ مسكن بالمجان لفئات السكان التي تحظى بالأولوية في شتى أنحاء البلاد[٥٦]. وعلى غرار ذلك، وتيسيراً لإمكانية الحصول على فرص الإسكان الاجتماعي في الريف وإضفاء الطابع الرسمي على الممتلكات في المناطق الريفية، نفذت وزارة الزراعة برامج استراتيجية تفاضلية النهج، تستهدف فئات السكان التي تعاني من ضعف أوضاعها[٥٧]. ونفذت الدولة[٥٨] أيضاً برامج تهدف إلى تيسير إمكانية الحصول على فرص الإسكان الاجتماعي في الريف وإضفاء الطابع الرسمي على الممتلكات في المناطق الريفية.

٣٥- ويجري حالياً النظر في مشروع قانون الأراضي والتنمية الريفية[٥٩]. وتشكل التنمية الريفية الشاملة ذات النهج التفاضلي التحدي القائم في هذا المجال.

التعليم[٦٠]

٣٦- نظمت[٦١] الدولة مجانية التعليم[٦٢] لجميع طلاب المؤسسات التعليمية الحكومية المقيّدين في المراحل الدراسية بين الصفوف التمهيدية والصف الحادي عشر. وتحرز الدولة تقدماً في تنفيذ "نظام المعلومات لمتابعة مجانية التعليم"، الذي يتيح رصد الموارد المخصصة لمجانية التعليم.

٣٧- ويعمل البلد على زيادة التغطية بمختلف المراحل التعليمية. وفي عام ٢٠١١، نجحت كولومبيا في تعميم التغطية في مراحل التعليم الأساسي والابتدائي والثانوي، وتضييق الهوّة بين التغطية الحضرية والريفية[٦٣]. وعلاوة على ذلك، يولي البلد الأولوية لرصد الموارد للكيانات الإقليمية التي تسجل أعلى نسب رسوب دراسي، وتسودها المناطق الريفية، وبها أكبر نسبة من فئات السكان الضعيفة والمتنوعة[٦٤].

٣٨- وبإنشاء اللجنة المشتركة بين القطاعات للرعاية الشاملة للطفولة المبكرة في عام ٢٠١١ حُددت معايير الجودة[٦٥] لرعاية الأطفال في المراكز العامة لتنمية الطفل، واستفاد منها ٨٢٦ ٥٨٩ قاصراً، وهو ما يمثل زيادة بواقع ٣٠٠ ٢٤ قاصر عن عام ٢٠١٠. وفضلاً عن ذلك، أُنشئت ٧٢ روضة، ودور إيواء متعددة الأغراض، ومراكز لتنمية الطفل معنية بتقديم الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة.

٣٩- ومن أجل مواجهة التحدي الكبير المتمثل في خفض نسبة الأمية في صفوف الأشخاص بين سن ١٥ و٢٤ عاماً إلى ١ في المائة، رُوِّج البرنامج الوطني لمحو الأمية والتعليم الأساسي والمتوسط للشباب والبالغين، الذي يهدف إلى دعم عملية تأهيل الشباب والبالغين الأميّين. وفي الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى آب/أغسطس ٢٠١٢ تعلم القراءة والكتابة ٧١٦ ٢١٢ شاباً بين سن ١٥ و٢٤ عاماً.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٠- من أجل تحسين نوعية حياة الكولومبيين كافة، تعزز الدولة إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفعالية استخدامها وامتلاكها على نطاق واسع. وفي الإطار الاستراتيجي "لخطة الحياة الرقمية"[٦٦] اتُخذت ٨٥ مبادرة ترمي إلى تنمية النظام البيئي الرقمي للبلاد بأبعاد متعلقة بالهياكل الأساسية والخدمات والتطبيقات أو الشبكات الاجتماعية وامتلاك التكنولوجيا.

الصحة

٤١- أوفت كولومبيا منذ عام ٢٠٠٩ بالتزامها بتوحيد الخطة الإلزامية للصحة[٦٧] للأطفال من الجنسين، فاستفاد منها ٥٤٩ ٨٣٨ ١٥ طفلاً ومراهقاً من الجنسين في البلاد، بين سن صفر و١٧ عاماً[٦٨]. وفي عام ٢٠١١، اعتُمدت خطة الاستحقاقات للسكان فوق سن الستين. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، وُحّدت نُظم الصحة في البلاد بحيث يحصل جميع السكان المسجلين في النظام المدعوم على نفس خطة الاستحقاقات بنظام الاشتراكات؛ إذ يتمتع أكثر من ٤٢,٥ مليون شخص من المسجّلين في النظامين بنفس خطط الاستحقاقات.

٤٢- وقد نجح النظام العام للضمان الاجتماعي الصحي في توفير تغطية خدمية بنسبة تقارب ٩٦ في المائة، وهو ما ترجمته زيادة عدد المسجّلين الجدد في نظام الصحة إلى ٢,٣ مليون شخص في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢[٦٩]. وتُقدّر تغطية الفئات السكانية الأفقر بنظام الصحة في عام ١٩٩٣ بنسبة ٤,٣ في المائة فحسب، بينما بلغت هذه النسبة ٤٨ في المائة في عام ٢٠٠٣، لتصل إلى نحو ٩٠ في المائة في عام ٢٠١١. ومن اللازم بذل مزيد من الجهد في هذا المضمار، وبخاصة في الأقاليم متفرقة السكان، من أجل الوصول بتغطية نظام الصحة إلى نسبة ١٠٠ في المائة. وقد نفذت كولومبيا، إدراكاً منها للتحديات التي لا تزال ماثلةً أمامها، خطة الصحة لفترة الأربع سنوات، كما نفذت قانوناً يهدف إلى تعزيز هذا النظام[٧٠].

٤٣- والتزاماً من الدولة بخفض نسبة اعتلال الأمهات ووفيات الرضّع وضمان النمو الصحي للطفل، أنشأت الدولة اللجنة المشتركة بين القطاعات لتعزيز وكفالة الحقوق الجنسية والإنجابية. كما أُدرج، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نموذج الرصد الإلزامي لحالات الاعتلال الشديد للأمهات في النظام الوطني للرصد في مجال الصحة العامة[٧١] التابع للمؤسسة الوطنية للصحة، واستُحدث نموذج رصد حالات الاعتلال الشديد للمواليد.

٤٤- وصُممت كذلك الخطة العشرية للصحة العامة للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١[٧٢]، ونُفذ نموذج الإدارة البرنامجية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. ويعكف البلد حالياً على تطبيق نموذج "الألف يوم الأولى"[٧٣].

الحماية الاجتماعية

٤٥- تلبيةً لاحتياجات البالغين الكبار من السكان، وهم يشكلون نسبة ١٠ في المائة من مجموع السكان، وضعت الدولة السياسة الوطنية للشيخوخة والمسنين للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٩، وصمّمت ونفذت كلاً من "برنامج الحماية الاجتماعية للبالغين الكبار"[٧٤]؛ و"برنامج التأهيل الوطني للرعاية الشاملة لكبار السن"؛ و"البرنامج الوطني لتغذية البالغين الكبار - خوان لويس لوندونيو دي لا كويستا"، فضلاً عن "المنهج الشامل لمشاركة البالغين الكبار في المجتمع".

٤٦- ولحماية البالغين الكبار مما تمثله استحالة توليد الدخل من خطر اقتصادي، صممت الدولة آليتين رئيسيتين، إحداهما وقائية[٧٥] والأخرى مُساعِدة[٧٦]. وتقوم الآلية الأولى على نظام المعاشات التقاعدية، بينما تحدد الآلية الثانية إمكانية تحديد القانون الحالات التي يجوز فيها منح الأشخاص محدودي الموارد الذين لا يستوفون الشروط اللازمة للتمتع بأحقية الحصول على معاشات تقاعدية استحقاقات اقتصادية دورية دون الحد الأدنى للأجور[٧٧].

٤٧- وعلاوة على ذلك، أطلق البلد برنامج "كولومبيا الكبيرة" لمواجهة التحدي المتمثل في حماية المسنّين المهمَلين وغير الحاصلين على معاشات تقاعدية أو المعوزين و/أو الذين يعيشون في حالة فقر مدقع[٧٨]. ويستفيد من هذا البرنامج ٤٢٨ ٦٢٧ بالغاً كبيراً، يتلقَون إعانة مالية كل شهرين لسد احتياجاتهم الأساسية وتحسين نوعية حياتهم.

الثقافة

٤٨- لقد زادت الدولة مواردها المرصودة لمجال الثقافة[٧٩]. وعلاوة على ذلك، استُحدثت الخطة الوطنية للقراءة والكتابة "القراءة قصتي"؛ وشاركت الدولة في تمويل مبادرات ومشاريع لمنظمات ومنظمات غير حكومية لا تهدف للربح؛ ونُفذ "البرنامج الوطني للتوافق الثقافي" وقدمت الدولة الدعم "للبرنامج الوطني للتحفيز على الإبداع والبحث". وعن طريق جائزة "الحياة والأعمال"، اعترفت الدولة بعمل المبدعين والباحثين والمثقفين الكولومبيين. وأخيراً، بُذلت جهود من أجل إضفاء طابع رسمي على العروض العامة للفنون الاستعراضية[٨٠].

البيئة

٤٩- يكفل العمل من أجل حماية البيئة التمتع بالحقوق الأخرى[٨١]. وعلى هذا النحو، فقد عزز البلد المؤسسات المعنية بهذا المجال بإنشاء الهيئة الوطنية للتراخيص البيئية التي تهدف إلى مباشرة أنشطة الترخيص ومنح التصاريح واتخاذ الإجراءات البيئية بشفافية وكفاءة من أجل تحقيق التوازن المستدام بين حماية البيئة وتنمية البلاد. وأُنشئت كذلك الوحدة الوطنية للادعاء، المتخصصة في مكافحة الجرائم المرتكبة ضد البيئة والموارد الطبيعية.

٥٠- وشاركت كولومبيا بهمَّة في آلية التنمية النظيفة[٨٢]، ولديها حافظة استثمارات تشتمل على ١٨٢ مشروعاً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة (منها ٧٧ مشروعاً جديداً أُنشئت منذ آب/أغسطس ٢٠١٠). كما وُضع الإطار المفاهيمي للخطة الوطنية للتكيّف مع تغير المناخ، وحُظر استيراد جميع أنواع النفايات الخطرة. ولدى كولومبيا حالياً السياسة الوطنية للتعليم البيئي[٨٣] والسياسة الوطنية للإدارة الشاملة للتنوع البيئي وخدماتها المتعلقة بالنظام البيئي. وفضلاً عن ذلك، يجري تنفيذ "برنامج التكامل وتغير المناخ" عن طريق "المشروع التجريبي الوطني للتكيّف مع تغير المناخ: العنصر المكوِّن 'باء'، المناطق الجبلية المرتفعة"، ورُسمت سياسة الإدارة الشاملة للنفايات الصلبة.

٥١- ويؤكد رسم هذه السياسات وغيرها من السياسات الهامة التي ترمي إلى كفالة تمام ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتمتع بها اعتزام الدولة مواصلة العمل على الوفاء بالتزاماتها الدولية، والتزامها بذلك.

دال- مكافحة العنف وحفظ النظام العام[٨٤]

الوقاية من العنف

٥٢- عكفت كولومبيا في سياق النزاع المسلح، وما يترتب عليه من تعقيدات ومصاعب، على تعزيز سيادة القانون والديمقراطية في البلاد، وتحقيق السلام، وضمان الأمن لمواطنيها كافة ليتسنى لهم ممارسة حقوقهم الإنسانية ممارسةً كاملة.

٥٣- وفي عام ٢٠١٢، قدمت وزارة الداخلية المشورة والمساعدة التقنية إلى مقاطعات البلد الاثنتين والثلاثين في ميدان العمل الوقائي من خطر انتهاك حقوق الإنسان في الحياة والحرية والسلامة الشخصية والأمان على شخصه، ويدخل في إطاره تعزيز المجالات الوقائية[٨٥] ووضع الخطط الوقائية والحمائية الشاملة و/أو تحديثها[٨٦]. وعن هذه الأخيرة، فقد وُضعت و/أو حُدِّثت ٣٢ خطة، بواقع واحدة لكل مقاطعة. كما وُضعت خطط في إطار الاستراتيجية الوقائية المتعلقة بعمليات إعادة الأراضي[٨٧]، ولدى ٥١ بلدية من أصل ٥٨ بلدية مشمولة باستراتيجية وحدة الأراضي خطة وقائية وحمائية شاملة[٨٨].

تعزيز قاعدة الحوار مع المجتمع المدني

٥٤- اعترافاً من البلد بعمل المنظمات الاجتماعية المشروع بوصفها من بُناة الديمقراطية، فقد سعى إلى تعزيز الحوار معها وتنشيط عمل اللجنة الوطنية للضمانات. وفضلاً عن ذلك، عُقدت جلسات مواضيعية متنوعة. واعترفت الحكومة بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، وقادة المجتمع، وقادة المجتمعات المحلية في مختلف أقاليم البلاد[٨٩]، ونُفذ ما قُدم في هذا المجال من مقترحات في صورة أعمال ملموسة. إلا أنه بالرغم من مظاهر التقدم هذه، يتعيّن مواصلة السعي إلى الاستمرار في تعزيز الحوار مع المجتمع المدني وتوسيع نطاقه، وبخاصة في الأقاليم.

حماية الأشخاص المعرضين للخطر

٥٥- أحرز برنامج الحماية، الفريد من نوعه عالمياً، تقدماً مهماً جاء ثمرة النقاشات التي جرت في اللجنة الوطنية للضمانات. وقد أُسندت إدارة هذا البرنامج إلى وحدة مستقلة، هي الوحدة الوطنية للحماية، وينظم البرنامج مبادئ الحماية وعملياتها، ويتبع نهجاً تفاضلياً في اتخاذ التدابير وإعداد الدراسات المتعلقة بالمخاطر[٩٠]. وفي الوقت الراهن، تقدم هذه الوحدة الحماية لما يربو على ١٠ ٠٠٠ شخص.

تثقيف القوات العسكرية

٥٦- استحدثت وزارة الدفاع الوطني أدوات تهدف إلى تخطيط عملياتها وتنفيذها وتقييمها وتكييفها مع مراعاة الاحترام الكامل للقواعد الدولية في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[٩١]. ومن بين الجهود المبذولة في سبيل تأهيل قوات الأمن العامة من الداخل ما يلي: استحداث الخطة الاستراتيجية لنظام التعليم، ووضع النموذج التعليمي الموحّد لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإنشاء فرق تدريب لمواجهة السيناريوهات الإقليمية، وتحليل الدروس المستفادة[٩٢].

مكافحة العصابات الإجرامية

٥٧- كانت حماية السكان المدنيين[٩٣] وستظل إحدى أولويات الحكومة الوطنية، مما حدا بها إلى اعتماد العديد من استراتيجيات السياسة العامة والمواءمة المؤسسية. وكان عام ٢٠١٢ العام الذي حقق فيه البلد أكبر نجاح فيما يتعلق بحماية الحق في الحياة، إذ تجلى فيه أكبر انخفاض في نسبة الوفيات الناجمة عن العنف في الأربعين عاماً الماضية.

٥٨- وتشكل مكافحة العصابات الإجرامية[٩٤] أحد أكبر التحديات التي تواجهها قوات الأمن العامة. وتصدياً لهذا التحدي، أحرز البلد تقدماً في تحديد سياسة شاملة تهدف إلى تفكيك هياكل هذه العصابات من أجل حماية السكان. وتتَّبع هذه السياسة نهجاً استراتيجياً شاملاً متعدد الأبعاد، مؤشرات النجاح فيه هي تفكيك هياكل العصابات الإجرامية نهائياً، واستعادة سلطة الدولة في إقليمها، وحماية السكان.

٥٩- وتتضمن الاستراتيجية الشاملة لمكافحة هذه العصابات ثمانية محاور استراتيجية تهدف إلى تحقيق ما يلي: تحديد خصائص العصابات الإجرامية؛ وتوحيد وتحليل المعلومات اللازمة لمعرفة حركتها؛ ومقاضاتها؛ ومكافحة ظاهرة الفساد؛ وتنسيق هذه الاستراتيجية مع السياسة الوطنية لوحدة الأراضي؛ ورسم استراتيجية شاملة وموحّدة لمكافحة تمويل العصابات الإجرامية؛ ومنع تكرار تشكيلها؛ ورسم استراتيجية اتصال استباقية.

٦٠- وقد نجحت الحكومة عن طريق قوات الأمن العامة في خفض عدد هياكل هذه المجموعات بنسبة ٢٩ في المائة وألقت القبض على ١٧٥ ٥ فرداً منها. كما نجح البلد في خفض عدد العناصر المسلحة في العصابات الإجرامية التي تُطلق على نفسها اسم "لوس راستروخوس" بنسبة ٣٥ في المائة، وأُلقي القبض على ٩١٠ ١ أفراد منها، من بينهم تسعة رؤساء عصابات إقليمية[٩٥].

٦١- وأُنشئت الوحدة الوطنية للادعاء لمكافحة العصابات الإجرامية، التي أعادت تحديد هياكل هذه العصابات من أجل تنظيم التحقيقات بحسب هوية مجموعات العصابات المحددة، لا بحسب الجرائم المرتكبة أو المنطقة الجغرافية في الإقليم الوطني. ويقتضي ما سبق تطبيق سياسة دولة لمكافحة الجريمة تقوم على إجراءات منسّقة فيما بين المؤسسات وفيما بين الدول[٩٦]. وتُظهر النتائج المقارَنة المتعلقة بالتحقيقات في القضايا المتصلة بالعصابات الإجرامية أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ كان لدى الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التابعة لمكتب المدعي العام للدولة ٥٠ قضية مُسندة إليها و٢٠ شخصاً مُداناً. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ كان لدى الوحدة الوطنية للادعاء لمكافحة العصابات الإجرامية ١٨١ قضية مُسندة إليها، وقضية واحدة قيْد البت فيها، وسبعة أحكام إدانة على تسعة أشخاص.

مكافحة الجماعات المسلحة غير المشروعة

٦٢- لقد زادت القوات العسكرية، تنفيذاً لمهمتها الدستورية، عملياتها لمكافحة الجماعات المسلحة غير المشروعة الخارجة على القانون[٩٧] من أجل بسط السيطرة على إقليم البلاد، وإحلال الأمن، وتحييد قدرات هذه الجماعات، وتفكيك مراكز جذبها. فقد أُحرزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير نتائج مهمة فيما يتعلق بتسريح الجماعات المسلحة غير المشروعة وتسليمها وإخضاعها للعدالة، وهو ما جاء ثمرة فعالية عمليات الرسم والتنفيذ والتقييم والتكييف الدوري لاستراتيجيات مثل السياسة الشاملة للأمن والدفاع من أجل تحقيق الرفاه، وخطة "سيف الشرف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤"، من بين سياساتٍ وخططٍ أخرى[٩٨].

٦٣- ويُنفذ الجيش عمليات تهدف إلى الدفاع عن السيادة الوطنية وسلامة أراضي الدولة وعن النظام الدستوري. كما يتولى مهمة تنفيذ ما ترسمه الحكومة من سياسات مثل، سياسة الأمن الديمقراطي (للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦)، وسياسة توطيد الأمن الديمقراطي (للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠)، وحالياً، السياسة الشاملة للأمن والدفاع من أجل تحقيق الرفاه.

الاتجار بالأشخاص

٦٤- اعتمد البلد الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص[٩٩] ويعكف حالياً على وضع الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. وفي عام ٢٠١١، نجح البلد في نشر المؤسسات المعنية بتنفيذ هذه الاستراتيجية في كامل إقليمه، مما أسهم في نشر الحملة الوقائية المعنونة "لا لصفقات الاتجار بالأشخاص". وعلاوة على ذلك، أُتيح للمواطنين الاتصال بالخط الهاتفي الوطني المجاني لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المتاح بصورة دائمة.

٦٥- وقد أقامت وزارة الداخلية، عن طريق إدارة الحكم الإقليمي بها، مشاريع مختلفة تهدف إلى مواجهة التحدي القائم حتى الآن فيما يتعلق بتعزيز الكيانات الإقليمية في هذا المجال مؤسسياً؛ فهي بهذا تشجّع الحكام ورؤساء البلديات على اتخاذ القرارات اللازمة وبذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالميزانية من أجل كفالة حقوق الأشخاص المتَّجر بهم. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ أُتخذت إجراءات بشأن ادعاءات بوقوع ٥٧ حالة اتجار بالأشخاص.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٦٦- استناداً إلى التوصيات المقدمة من لجنة مناهضة التعذيب، دأبت كولومبيا على تصميم آلية وطنية لمنع التعذيب، تتولى تنسيقها وزارة العدل، بالاشتراك مع الهيئات المختصة التي تتألف منها اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمنع التعذيب[١٠٠].

قتل الأشخاص المشمولين بالحماية[١٠١]

٦٧- تشكل اللجنة الوطنية للضمانات جهةً أُنشئت باتفاق مشترك بين الدولة والمجتمع المدني، أتاحت، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، للمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع وقادة المجتمعات المحلية مباشرة أعمالهم على نحو كامل[١٠٢].

٦٨- وقد دانت الدولة بقوة جريمة قتل الأشخاص المشمولين بالحماية، التي أفادت بلاغات بوقوعها، واعتمدت، في هذا السياق، تدابير عديدة ترمي إلى منع وقوع هذه الجريمة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك إحالة التحقيقات الأولية التي أجرتها المحاكم العسكرية إلى المحاكم العادية لاستكمال التحقيقات على النحو السليم.

٦٩- وتصديا لهذه الجريمة، نفذت القوات العسكرية ١٥ تدبيراً اعتمدتها وزارة الدفاع الوطني في عام ٢٠٠٨[١٠٣]، ويتولى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا رصد تنفيذ سبعة تدابير منها[١٠٤]. وقد أثمرت هذه التدابير انخفاضاً واضحاً في عدد البلاغات أو الشكاوى التي يُدّعى فيها وقوع جرائم قتل بحق الأشخاص المشمولين بالحماية. ولم ترد في عام ٢٠١٢ أي شكاوى بوقوع أفعال من هذا النوع[١٠٥].

٧٠- وحُوكم وعُوقب أفراد مختلفون من القوات العسكرية بوصفهم شركاء في ارتكاب الفعل أو متواطئين فيه، وفقاً لدرجة مسؤوليتهم الجنائية في قضايا محددة، بتهمة ارتكاب

جرائم القتل العمد، والتسبب في الاختفاء القسري عن عمد، والاختلاس بالاستيلاء، والتزوير في وثائق رسمية[١٠٦]. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، كان معروضاً على مكتب المدعي العام للدولة ١ ٧٢٧ قضية قتل، ادّعي تورط موظفين للدولة فيها، منهم ١ ٩٤٨ شخصاً متهماً، وكان يجري البت آنذاك في ١٠٨ قضايا، وصدر ٤٥٨ حكمَ إدانة.

الاختفاء القسري

٧١- صدّقت كولومبيا في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢ على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري[١٠٧]، وواصلت جهودها المبذولة في مجالي المنع والمقاضاة بالتحاور مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المتعددة الأطراف، وبالتنسيق مع لجنة البحث عن الأشخاص المفقودين[١٠٨].

٧٢- وعلاوة على ذلك، فقد هُيئت الظروف لإنشاء المصرف الوطني للصور التحليلية للحمض النووي[١٠٩]، من أجل البحث عن المفقودين، واتُّخذت ترتيبات أخرى متصلة بتكريم الضحايا وأسرهم[١١٠].

٧٣- وتُظهر النتائج المقارَنة المتعلقة بالتحقيقات في قضايا الاختفاء القسري أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كان لدى الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بمكتب المدعي العام للدولة ٢٠٢ قضية مُسندة إليها، وقضية واحدة قيْد البت فيها، وتسعة أحكام إدانة، وأُدين ٢٤ شخصاً، بينما كان لديها في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ ما مجموعه ٣٣٤ قضية مسندة إليها، و٢٢ قضية قيْد البت فيها، و١٩٥ حكم إدانة على ١٨٢ شخصاً[١١١].

العنف الجنسي[١١٢]

٧٤- نفذ مكتب المدعي العام للدولة إجراءات تهدف إلى تحديد ما يُجرى من تحقيقات في قضايا العنف الجنسي[١١٣]، ويتولى متابعة سير كل منها عن طريق لجان تقنية قانونية، بغرض تقييم التقدم المحرز فيها، وتعميم الممارسات والخبرات الجيدة، وتحديد العقبات وأوجه القصور التي أثرت على تقدمها.

٧٥- وقد أُدرج في السياسة العامة لمنع التجنيد القسري عنصر منع العنف الجنسي في إطار النزاع المسلح[١١٤]، وعُزز عمل اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع التجنيد القسري. وعلاوة على ذلك، أُدرج موضوع العنف الجنسي في العديد من خطط التأهيل، واستُحدث الدليل التربوي الموجّه للمعلمين الذين يقدمون دورات تدريبية خارج المناهج الدراسية بشأن موضوع العنف الجنسي في إطار المواجهات المسلحة.

٧٦- وتُظهر النتائج المقارَنة المتعلقة بالتحقيقات في قضايا العنف الجنسي[١١٥] أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ كان لدى الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ٦٥ قضية مُسندة إليها، وقضية واحدة قيْد البت فيها، بينما كان لديها في ٣١

آب/أغسطس ٢٠١٢ ما مجموعه ١٨١ قضية مُسندة إليها، وقضية واحدة قيْد البت فيها، وسبعة أحكام إدانة لتسعة أشخاص[١١٦].

التجنيد القسري

٧٧- تُحرز اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع التجنيد القسري تقدماً في التخطيط لإنشاء "مرصد منع تجنيد الأطفال واستخدامهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم"، الذي يشمل من بين مهامه متابعة الإجراءات التي تتخذها المؤسسات المعنية[١١٧]. وشُجع على الاضطلاع بأنشطة توعوية ضد التجنيد القسري[١١٨].

٧٨- ومن الاستراتيجيات المعتمدة في هذا المجال "المقترح ذو الأولوية على صعيد البلديات المتعلق بعوامل الخطر التي يتعرض لها الأطفال والمراهقون من الجنسين في البلاد"، ويهدف إلى مواءمة العرض المؤسسي من الخدمات في هذا المجال مع الطلب، وتقديم استراتيجيات لمنع العنف الجنسي لبلديات البلد التي تظهر فيها عوامل خطر محددة[١١٩].

٧٩- وتُظهر النتائج المقارَنة المتعلقة بالتحقيقات في قضايا التجنيد القسري أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كان لدى الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بمكتب المدعي العام للدولة ١٤١ قضية مُسندة إليها، وقضيتان قيْد البت فيهما، وثلاثة أحكام إدانة، وأُدين ١٣ شخصاً، بينما كان لديها في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ ما مجموعه ٢٣٨ قضية مسندة إليها، وست قضايا قيْد البت فيها، و٥٠ حكم إدانة بحق ٤٨ شخصاً[١٢٠]. ويتعيّن، في هذا السياق، إبراز الحكم الصادر بشأن قضية التجنيد المرفوعة في إطار عملية العدل والسلام ضد الملقّب "الألماني"، رئيس تنظيمات الدفاع عن النفس التي سُرِّحت في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦[١٢١].

الألغام المضادة للأفراد، والذخائر غير المتفجرة، والتوعية بخطر الألغام

٨٠- وفقاً للبرنامج الرئاسي للعمل الشامل ضد الألغام المضادة للأفراد، أسفر زرع الجماعات المسلحة غير المشروعة للألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المتفجرة عن وقوع ٥٤٩ ضحية في عام ٢٠١١ و٢٦٢ ضحية في عام ٢٠١٢، ليكون عدد الضحايا في الفترة ما بين عام ١٩٩٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ما مجموعه ١٠ ٠٠١ ضحية.

٨١- وقد نفذ البلد، إدراكاً منه لضرورة تقديم رعاية تفاضلية للضحايا، منظوراً مراعياً للأطفال والمراهقين في التوعية بخطر الألغام المضادة للأفراد. وفضلاً عن ذلك، أُدرجت خدمات المساعدة الشاملة لضحايا الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المتفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة في النظام الوطني المعني بالإعاقة، وعُزز تقديم المساعدة في هذا المجال على الصعيد المحلي. كما شُرع في تنفيذ المشروع الإنساني لإزالة الألغام وأُسديت المشورة لـ ٩٣,٢٦ في المائة من ضحايا عام ٢٠١٢[١٢٢].

هاء- مكافحة الإفلات من العقاب، والاحتكام إلى القضاء[١٢٣]

٨٢- عمد البلد إلى حفز سياسة مكافحة الإفلات من العقاب في حالات انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات القانون الدولي الإنساني، بمشاركة كل من مكتب المدعي العام للدولة، والنيابة العامة للدولة، والمجلس الأعلى للقضاء، والمؤسسة الوطنية للمنشآت العقابية والسجون. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز قدرة الدولة في مجالات التحقيق والمقاضاة وتوقيع العقوبات. كما أسهمت هذه السياسة في تعزيز الموارد البشرية والتشغيلية، وفي تنمية القدرات في مجال التحقيق في الهيئات القضائية.

٨٣- ويجري حالياً إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجية للتأهيل المتخصص في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تستهدف موظفي الجهاز القضائي للدولة[١٢٤]. وفي الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، نُفذت تسع دورات تدريبية شارك فيها نحو ٣٥٠ موظفاً.

٨٤- وتعزيزاً لدور التحقيقات في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الرعاية للضحايا، أُنشئت في مكتب المدعي العام للدولة كل من الوحدة الفرعية لتسجيل ضحايا الجماعات المسلحة المنظمة الخارجة على القانون وتقديم الرعاية الشاملة والتوجيه لهم، التابعة للوحدة الوطنية للعدل والسلام؛ والوحدة الوطنية للادعاء لمكافحة جريمتي الاختفاء والتشريد القسريين؛ والوحدة الوطنية للادعاء المعنية بالمسرَّحين.

٨٥- وبهدف إجراء التحقيقات في القضايا على نحو مناسب وأكثر فعالية، اعتمد مكتب المدعي العام للدولة الأمر التوجيهي رقم ٠٠٠١ لعام ٢٠١٢[١٢٥]، الذي يهدف إلى إنشاء نظام جديد للتحقيقات الجنائية، واعتماد معايير للاختيار وإيلاء الأولوية، وتنفيذها تدريجياً، والقرار رقم ١٨١٠ لعام ٢٠١٢ المنشِئ للوحدة الوطنية للتحليل وتحديد السياقات[١٢٦].

٨٦- وفي إطار الخطة القطاعية لتنمية الجهاز القضائي للدولة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤[١٢٧]، يسعى البلد إلى تعزيز جودة العمل القضائي ومدى إنصافه بالتحسين المتواصل لعملية التنظيم والإدارة، واختيار الموظفين والعاملين عن طريق التنافس على أساس الجدارة، والتقييم الدوري لأدائهم، ورفع مستوى مهنية الموظفين العموميين ومستوى تحديث معلوماتهم، وإتاحة إمكانية الاطلاع على المعلومات القضائية والتشريعية، وتعزيز منح الحوافز[١٢٨]. وعلاوة على ذلك، بادر البلد إلى بناء ثقافة قضائية تتضمن منظوراً جنسانياً بوصفه أداة لا غنى عنها لإنفاذ الحق في المساواة[١٢٩].

٨٧- وأحرز البلد تقدماً في مجال القضاء فيما يتصل بالنتائج المقارَنة المتعلقة بالتحقيقات في القضايا التي كان الضحايا فيها مدافعين عن حقوق الإنسان. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ كان لدى الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بمكتب المدعي العام للدولة ٣٥ قضية مُسندة إليها، وسبع قضايا قيْد البت فيها، وثمانية أحكام إدانة، وأُدين ١٤ شخصاً، بينما كان لديها في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ ما مجموعه ٥٠ قضية مُسندة إليها، وقضيتان قيْد البت فيهما، و٣٦ حكم إدانة بحق ٤٩ شخصاً[١٣٠].

٨٨- وفيما يتعلق بالتحقيقات في اشتباه وجود صلات بين الجماعات المسلحة غير المشروعة وبعض موظفي الدولة أو القادة السياسيين، حققت محكمة العدل العليا في هذه الشبهات وأدانت أعضاء الكونغرس الذين هم على صلة بجماعات غير مشروعة. ويبرز، في هذا السياق، اعتماد تدابير تحفظية، وفتح العديد من التحقيقات في عام ٢٠١٢، فضلاً عن صدور سبعة أحكام إدانة على نواب كونغرس سابقين ومسؤولين من سلطات حفظ النظام الإقليمي[١٣١]. وقد عمدت الوحدة الوطنية للعدل والسلام إلى مقارنة ٥٤٠ ٢ نسخة من التحقيقات المتعلقة بوجود صلات بين بعض موظفي الدولة والجماعات المسلحة الخارجة على القانون، ومن هؤلاء ١٢٤ ١ سياسياً، و٠٢٣ ١ فرداً من قوات الأمن العامة، و٣٩٣ موظفاً عمومياً[١٣٢].

التعويض الشامل لضحايا النزاع

٨٩- يمثل اعتماد قانون الضحايا وإعادة الأراضي[١٣٣] تقدماً في الاعتراف بالنزاع الكولومبي المسلح وبما خلّفه من ضحايا. ويهدف القانون إلى كفالة الحق في معرفة الحقيقة، والحق في العدالة، والحق في الحصول على تعويضات شاملة، وضمانات عدم التكرار.

٩٠- ويمكن إيجاز الإجراءات الرئيسية التي اتُّخذت في هذا الإطار المؤسسي الجديد في استحداث منهجية لإعداد خطط طوارئ لجميع الضروب المعروفة للأفعال المؤذية؛ وتركيز مناطق التدخل على أكثر البلديات تأثراً بظاهرة العنف عن طريق وضع مؤشرات لخطر الإيذاء؛ وتنفيذ آليات لتقديم الرعاية والمساعدة الشاملتين والفعالتين والمتسمتين بالكفاءة للضحايا بانتهاج نهج تفاضلي؛ ورسم خطة الطريق الفردية (الشاملة والتفاضلية والتحويلية) نحو الحصول على تعويضات، وتصميم برنامج المرافقة الرامي إلى الاستثمار المناسب للموارد التي يتلقاها الضحايا كتعويض إداري[١٣٤]؛ وإنشاء نظام المعلومات الكاملة "السجل الموحّد للضحايا" من أجل تتبّع الضحايا منذ الإدلاء بأقوالهم حتى التغلب على مواطن ضعفهم وضمان فعالية مشاركتهم في المجتمع[١٣٥]، ضمن إجراءات أخرى.

٩١- وفي عام ٢٠١٢، مُنحت ٠١٣ ١٥٣ ضحية تعويضات، ومن مجموع الضحايا الحاصلين على تعويضات، قَبِلت ٩٩٤ ٢٤ ضحية طواعية الاشتراك في برنامج لمؤازرة الضحايا تقدمه للدولة بهدف تحسين استخدام التعويضات الاقتصادية وتوجيهها. ونظراً لاتسام عرض الدولة هذا بالشمول، فهو يتضمن خططاً فردية وجماعية على حد سواء لرسم الطريق نحو الحصول على تعويضات، وتُراعى فيه المعاملة التفاضلية، كما يتضمن برامج للتأهيل المهني أو التقني أو التكنولوجي، وإعانات سكنية، ويتيح إمكانية حصول الضحايا على التعليم العام على نحو تفضيلي. ووفقاً لهذا التصور، فقد قدمت الوحدة المعنية بالضحايا خدمات المؤازرة لما مجموعه ٥٦٥ ٥١ ضحية في وضع خططهم الفردية للحصول على تعويضات.

٩٢- وعملاً بالقانون، فقد استجابت الوحدة المعنية بالضحايا لما مجموعه ١ ١٠٨ حالات إنسانية طارئة، منها ٩٠ حالة تشرد جماعي، ونفذت ٧٩٥ بعثة إغاثة إنسانية، منها ٥٢٨ بعثة وقائية الطابع. وحصل الضحايا المتضررون من أفعال أخرى غير التشريد على مساعدة إنسانية بقيمة ٦,٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، تلبية لما مجموعه ١٣٨ ١٠ طلباً.

٩٣- وفيما يتعلق بالأراضي، يتوخى القانون وجوب اعتماد تدابير لإعادة الأراضي قانونياً ومادياً لأصحابها أو تعويض السكان ضحايا انتزاع الأراضي والتخلي عنها في إطار النزاع المسلح[١٣٦]. كما عُين في عام ٢٠١٢ ما مجموعه ١٤ قاضياً مختصاً بقضايا الأراضي الزراعية، يجري تدريبهم حالياً. وتلقت الجهات المعنية ٢٠٠ ١٤ طلب إعادة أراضي متعلقة بـ ٧٨٢ ٠٨٥ ١ هيكتاراً مُطالباً بها[١٣٧]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نُفذت أول عملية إعادة أراضي بحكم صادر من دائرة العدل والسلام بالمحكمة العليا لبوغوتا في قضية مامبوخان.

واو- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

٩٤- تفاوضت كولومبيا في الأعوام الأخيرة على اتفاقات تجارية مهمة مع أطراف ثالثة وأبرمتها وصدّقت عليها. وجرى التفاوض في إطار هذه الاتفاقات على بنود محددة لترويج احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وكفالتها.

٩٥- وضماناً لإجراء عمليات قطاع الأعمال التجارية باتباع نهج مراعٍ لحقوق الإنسان، يُحرز البلد حالياً تقدماً فيما يتعلق بتوطيد مهمة فريق عامل أُنشئ في إطار النظام الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يتولى، من جانب، تحديد وتوطيد الإسهامات اللازمة لصياغة الفصل المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في السياسة العامة الشاملة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويحدد، من جانب آخر الصلات والفرص الممكنة لتحسين الاستجابة المؤسسية وإيلاء العناية الواجبة للشكاوى والتظلمات والبلاغات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن أنشطة قطاع الأعمال التجارية، على نحو مباشر أو غير مباشر[١٣٨].

زاي- المساواة وعدم التمييز

٩٦- تتمتع كولومبيا بإطار دستوري وقانوني يتوخى مبدأ المساواة وعدم التمييز بوصفه عِماد إنفاذ الحقوق. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وباعتماد قانون مكافحة التمييز[١٣٩]، يخضع الأشخاص الذين يرتكبون أفعالاً تمييزية بسبب العرق والجنسية ونوع الجنس والميل الجنسي لعقوبات جنائية واقتصادية[١٤٠].

٩٧- وفي عام ٢٠١١، عمد مكتب المدعي العام للدولة إلى الاستثمار في رسم وتنفيذ سياسة تضمن تعريف جميع موظفي المكتب بمبدأ المساواة وعدم التمييز وإلزامهم بتطبيقه. ويتعيّن انتهاج هذه السياسة في القرارات القضائية وفي التعاملات اليومية مع موظفي نظام القضاء ومستخدميه[١٤١].

المرأة

٩٨- تعترف كولومبيا بدور المرأة الأساسي[١٤٢] وبالتحديات القائمة حتى الآن فيما يتعلق بفعالية إنفاذ حقوقها. وفي هذا الإطار، استحدثت كولومبيا إجراءات تهدف إلى ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن أبرزها وضع المبادئ التوجيهية للسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين من أجل المرأة[١٤٣]، التي حضر حفل إطلاقها في عام ٢٠١٢ المديران التنفيذيان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ورسْم هذه السياسة إنما هو نتاج عملية تشاركية واسعة، نُفذت بدعمٍ من الشبكات والمنظمات النسائية الوطنية وبالاشتراك معها[١٤٤]. وتشارك هذه الجهات حالياً في صياغة وثيقتي المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المتعلقتين بالمساواة بين الجنسين والنساء ضحايا النزاع المسلح، وكذلك في رسم "الخطة الخاصة بالرعاية والتعويضات الشاملة للنساء ضحايا التشريد القسري و/أو الجرائم الناجمة عن النزاع المسلح". كما يجري العمل مع اللجنة المشتركة بين القطاعات للقضاء على العنف ضد المرأة، ومع اللجنة القانونية لإنصاف المرأة في الكونغرس.

٩٩- وفي مجال الحماية، أنشئت لجنة تقييم المخاطر والتوصية بالتدابير، وتشارك فيها المنظمات التي تتألف منها الحركة الاجتماعية النسائية في البلد. كما صدر البروتوكول الخاص ذو النهج الجنساني والمراعي لحقوق المرأة[١٤٥]، الذي يُدرج المنظور الجنساني في السياسة المتعلقة بحماية النساء المعرضات للخطر، التي تقوم عليها الوحدة الوطنية للحماية.

الشعوب الأصلية

١٠٠- اعتُمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ "برنامج إنفاذ حقوق الشعوب الأصلية" بوصفه بروتوكولاً، ويتضمن المبادئ التوجيهية للسياسة العامة المتعلقة بالمجتمعات المحلية، وتشكل هذه المبادئ أدوات تهدف إلى تقديم الحماية والرعاية الشاملة للشعوب المهددة بخطر الاندثار المادي أو الثقافي وإنفاذ حقوقها[١٤٦].

١٠١- ويجري حالياً التأكد من صحة المعلومات المتعلقة بنظام الفهرسة الجغرافية لمحميات الشعوب الأصلية بهدف تعزيز نظام حماية الأراضي[١٤٧]. وفي هذا السياق، لدى البلد ٢٤٦ محمية مفهرسة جغرافياً. ويجري في الوقت الراهن تحديد خصائص ٩٠٠ محمية لإدماجها في النظام، وثمة ١٧ خطة لحماية الشعوب الأصلية[١٤٨].

١٠٢- وقد خضع اعتماد المراسيم التنظيمية لقانون الضحايا، المتعلقة بالشعوب الأصلية والسكان من أصل أفريقي، لمشاوراتٍ مسبقة معهم. وفضلاً عن ذلك، فقد شُرع في تصميم "برنامج الوقاية والحماية" لحماية الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية والأمان الشخصي للأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية[١٤٩] المعرّضين لأخطار استثنائية أو شديدة كنتيجة مباشرة لمزاولة أنشطتهم أو وظائفهم السياسية أو العامة أو الاجتماعية أو الإنسانية، أو بسبب ممارستهم مهامهم، مع التركيز على المرأة بوجه خاص[١٥٠].

السكان الكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي، والسود، والرايسال، والبالينكيرو

١٠٣- تعتبر كولومبيا تعزيز حماية السكان الذين تلزمهم درجةً أكبر من الرعاية قضيةً أساسية[١٥١]، ومن ثَم، تعمد إلى تنفيذ سياسات ترمي إلى اتخاذ إجراءات إيجابية في هذا الصدد. لذلك، فقد شملت الخطة الوطنية للتنمية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ ضمن محاورها الاستراتيجية ثلاثة عناصر مكونة خاصة بالجماعات العرقية، وهي: تعزيز تكافؤ فرص الجماعات العرقية من السكان في الحصول على فوائد التنمية مع مراعاة النهج التفاضلي؛ وحماية الحقوق الأساسية للفئات العرقية من السكان؛ وتقوية منظماتها وأشكال الحكم الخاصة بها.

١٠٤- ويدعم المرسوم رقم ٤٦٧٩ لعام ٢٠١٠، من جانبه، تنفيذ استراتيجيات تتيح إحراز تقدم في تحسين نوعية حياة هؤلاء السكان. وبلوغاً لهذا الهدف، ينقسم البرنامج الرئاسي للسكان الكولومبيين من أصل أفريقي، بإيجاز، إلى المحاور الاستراتيجية التالية: (أ) تأهيل رأس المال البشري تأهيلاً أكاديمياً قوياً، من أجل تكوين وتدريب قيادات جديدة من السكان الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، والسود، والراسيال، والبالينكيرو؛ (ب) التنمية الاقتصادية، من أجل إدارة التنمية الإنتاجية في أوساط السكان الكولومبيين من أصل أفريقي؛ (ج) التصدي للقصور المؤسسي، بإحراز تقدم في تنفيذ ما تقدمه مؤسسات الدولة من خدمات للسكان الكولومبيين من أصل أفريقي؛ (د) التعزيز المؤسسي، لتحسين أداء الحكم المحلي.

السكان الذين يعيشون في حالة تشرّد

١٠٥- لقد توخى قانون الضحايا، لأول مرة لصالح السكان المشردين، إمكانية اعتماد تدابير لمنحهم تعويضات شاملة، ونصّ على إنشاء ٢٠ إدارة إقليمية تغطي جميع مقاطعات البلد وأقاليمه، مزودة بعاملين متخصصين، لضمان إمكانية استفادة الضحايا من التدابير الجديدة لمنح تعويضات شاملة[١٥٢].

١٠٦- وينفذ الجيش الوطني باستمرار عمليات تهدف إلى منع الأسباب المنشئة لعوامل عدم الاستقرار المؤدية إلى التشرّيد القسري لمجتمعات محلية بأسرها[١٥٣].

١٠٧- وأُنشئت اللجنة التقنية لتوليد الدخل بهدف تعزيز تمتع السكان الذين يعيشون في حالة تشرد قسري تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان ودعمهم[١٥٤]. كما أُنشئت عملية تنقيح لنظم قياس مدى فعالية تمتع السكان ضحايا النزاع المسلح بحقوق الإنسان[١٥٥].

١٠٨- وشُرع، بالتعاون مع الكيانات الإقليمية، في إلحاق السكان الذين يعيشون في حالة تشرّد بالنظام العام للضمان الاجتماعي الصحي، وتنفيذ كل من "البرنامج المتكامل للإدارة الإقليمية لتعزيز الأوضاع الاجتماعية للسكان ذوي الأولوية"، والخطة الشاملة للنساء اللائي يعشن في حالة تشرّد قسري، بوصفها مكمِّلة للخطة الوطنية للرعاية والتعويضات الشاملة[١٥٦].

١٠٩- وتُظهر النتائج المقارَنة المتعلقة بالتحقيقات في قضايا التشرّد القسري أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كان لدى الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بمكتب المدعي العام للدولة ١٦٢ قضية مُسندة إليها، وخمس قضايا قيْد البت فيها، وسبعة أحكام إدانة، بينما كان لدى الوحدة الوطنية للادعاء لمكافحة جريمتي الاختفاء والتشريد القسريين في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ ما مجموعه ٨٩٢ ١٣ تحقيقاً في هاتين الجريمتين. وحصلت الوحدة الوطنية للادعاء منذ إنشائها على ما مجموعه ٩٩ حكم إدانة على النحو التالي: ٤٧ حكم إدانة بتهمة ارتكاب جريمة الاختفاء القسري، و٢٧ حكم إدانة بتهمة جريمة التشريد القسري، و٢٥ حكماً بتهمة ارتكاب جرائم أخرى. كما أُجريت متابعة مستمرة لقضايا التشريد القسري بانتهاج نهجٍ تفاضلي، إذ تؤخذ في الحسبان، على سبيل المثال، حالات القيادات النسائية، والمجتمعات المحلية، والكولومبيين من أصل أفريقي[١٥٧].

الأطفال والمراهقون من الجنسين

١١٠- تأخذ الخطط الإنمائية في الحسبان سياسة الدولة المتعلقة بالأطفال والمراهقين[١٥٨]، وتشكل الخطة الوطنية للتنمية "الرفاه للجميع" أحدث هذه الخطط. وقد رُسمت ونُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الاستراتيجية الوطنية للرعاية الشاملة للطفولة المبكرة، المعنونة "من سن صفر إلى الأبد"، التي تهدف إلى توحيد جهود القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني وجهود التعاون الدولي من أجل تنمية الطفولة المبكرة في كولومبيا.

١١١- ويشهد رسم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرعاية الشاملة للطفولة المبكرة، "من سن صفر إلى الأبد"، زيادةً في الموارد المخصصة لفترة السنوات الأربع هذه، تتجاوز ستة مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما تركز على ١,٢ مليون طفل من هؤلاء الذين يعيشون في حالة فقر وفقر مدقع. وعلاوة على ذلك، أُنشئت اللجنة المشتركة بين القطاعات للرعاية الشاملة للطفولة المبكرة[١٥٩].

١١٢- وتتلخص سياسة مكافحة عمل الأطفال في كولومبيا في "الاستراتيجية الوطنية لمنع أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥"، وحماية الشباب العامل. وقد نجح البلد، عن طريق العمل المشترك بين المؤسسات، في وضع سياسةٍ أكثر تطلّعاً وأوسع نطاقاً في هذا المضمار، مُدمجة في نظام الحماية الاجتماعية ومكمِّلة لاستراتيجية مكافحة الفقر المدقع والتشرّد، "شبكة معاً".

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية والخناثى من السكان

١١٣- اعترافاً من الدولة بضرورة إنفاذ الحق في المساواة وعدم التمييز، فقد عُزز اتخاذ إجراءات تكفل للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والخناثى من السكان[١٦٠] التمتع بهذا الحق. إذ أدمجت الحكومة الوطنية في الخطة الوطنية للتنمية[١٦١] ضرورة استحداث إجراءات تهدف إلى رسم سياسة عامة لهذه الفئة في المجتمع[١٦٢]، وهو ما يشكل تحدياً في الأعوام المقبلة.

١١٤- وفي عام ٢٠١١، أصدرت المحكمة الدستورية حكمين يعترفان بحق الأزواج من نفس نوع الجنس في "نصيب من تركة الزوج أو الزوجة"[١٦٣]، ويهيبان بالكونغرس سنّ تشريعات، قبل ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بشأن الأزواج من نفس نوع الجنس بغية سد العجز في مستوى الحماية، الذي تعاني منه هذه الفئة من السكان[١٦٤].

١١٥- وأُجري اللقاء الوطني الأول للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والخناثى، المعنون "من أجل احترام الدستور"، الذي عملت الحكومة في إطاره مع القطاعات الإقليمية من أجل الإنصات إلى أصواتٍ أخرى من السكان في الإقليم الوطني. كما وُقع إعلان بمشاركة ١٠٩ منظمات وناشطين، حُددت فيه مجموعة من الاقتراحات والطلبات التي تتقدم بها هذه الفئة إلى الحكومة.

١١٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أُبرم اتفاق نوايا[١٦٥] يهدف إلى حفز وتعزيز اتخاذ إجراءات إيجابية تخفف من حدة انتهاكات حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والخناثى من السكان.

أعضاء المنظمات النقابية

١١٧- حافظت كولومبيا على التزامها إزاء الحركة النقابية، وواصلت، في هذا الإطار، تنفيذ سياسات الحماية، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتوفير ضمانات الحرية النقابية. وفي عام ٢٠١١، وُسع نطاق الحماية المقدمة للناشطين النقابيين ليشمل الأشخاص المنخرطين في المراحل الإجرائية لإنشاء النقابات، والنقابيين السابقين الذين ما زالوا مهددين بسبب عملهم النقابي. وما برحت الميزانية المخصصة لحماية النقابيين تشهد زيادة كبيرة[١٦٦]. ففي الوقت الراهن، تخصص الوحدة الوطنية للحماية نحو ٢٥ في المائة من ميزانيتها لحماية النقابيين.

١١٨- وقد استفاد من التدابير الحمائية ١ ٠٤٠ نقابياً في عام ٢٠١٠، و١ ١٨٦ نقابياً في عام ٢٠١١، ونحو ١ ٣٠٠ نقابي في عام ٢٠١٢، وهو ما يشكل ١٢,٤ في المائة من مجموع السكان المشمولين بالحماية التي يقدمها البرنامج[١٦٧]. وتحتفظ الوحدة الوطنية للحماية بعلاقات متابعة للتدابير الحمائية مع الغالبية العظمى من النقابات، عن طريق ممثليها من النقابيين في لجنة تقييم المخاطر والتوصية بالتدابير. وتُعقد، بالمثل، اجتماعات دورية مع النقابات الرئيسية، ومنها اتحاد نقابات العمال، والنقابة الوطنية للعمال في النظام الزراعي الغذائي، ضمن نقابات أخرى.

١١٩- وتشارك الوحدة الوطنية للحماية أيضاً في عمل لجنة حقوق الإنسان للعمال المشتركة بين القطاعات، وهي جهة تشرف عليها وزارة العمل، وتسعى، بمشاركة مؤسساتٍ مختلفة مختصة بخدمة العمال، إلى التوصل إلى اتفاقات تتيح رفع مستوى الضمانات في مجال العمل النقابي.

١٢٠- واعترافاً من كولومبيا بالتحدي الذي تفرضه هذه المسألة، شهد البلد انخفاضاً في مستوى العنف الممارَس ضد النقابيين. ففي عام ٢٠٠٨ رُفعت ٣٨ قضية على هذه الفئة من السكان، بينما كان عددها ٣٠ قضية في عام ٢٠١١. وصدر ٤٧٣ حكم إدانة، وثمة سجلّ بـ ٥٩٥ شخصاً مُداناً. ويتضمن السجّل حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ إحصائيات بنوع التحقيقات التي أُجريت بتهمة ارتكاب جرائم قتل بحق نقابيين في ١ ٥٠٤ قضايا مُسندة بوجه خاص إلى الجهات المعنية، وتخضع ٦١١ قضية منها حالياً لمرحلة التحقيقات الأولية أو التحريات و٣٢٦ قضية لمرحلة التحقيقات. وعلاوة على ذلك، تعمل اللجنة المشتركة بين المؤسسات لحقوق الإنسان بمثابة منبرٍ للحوار من أجل متابعة ما يُجرى من تحقيقات في أعمال العنف المرتكبة ضد النقابيين.

الأشخاص المحرومون من الحرية

١٢١- تعمل الدولة من أجل كفالة حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية وعلى حل ظاهرة الاكتظاظ التي تواجهها مراكز الاحتجاز في البلاد. وقد حُددت، في هذا الصدد، سلسلة من الإجراءات والاستراتيجيات لتنفيذها على المديات القصير والمتوسط والبعيد[١٦٨]. وأُحرز أيضاً تقدم فيما يتعلق بتعزيز سياسة حقوق الإنسان في البلاد بصياغة تشريعات وتعليمات ذات صلة واستحداث آليات للمشاركة والحوار بين الإدارة والمحرومين من الحرية[١٦٩].

١٢٢- وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، أُنشئت عشرة مراكز عقابية وشُكلت لجنة استشارية تُعنى بتصميم وتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الرامية إلى إصلاح أحوال بعض مراكز الاحتجاز القائمة ونقلها واستحداث ٠٠٠ ٢٦ مكان جديد داخل المؤسسات العقابية على الصعيد الوطني للتخفيف من حالة الاكتظاظ فيها[١٧٠].

١٢٣- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل البلد في سبيل تحسين الرعاية الصحية المقدمة للسجناء في منشآت السجون تحت إشراف المؤسسة الوطنية للمنشآت العقابية والسجون. وعلى غرار ذلك، أُحرز تقدم في مجال احترام حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والخناثى من السكان، وأفراد المجتمعات المحلية، والكولومبيين من أصل أفريقي المحتجزين في منشآت السجون والمنشآت العقابية في البلاد، بإجراء عمليات توعوية وتدريبية تهدف إلى الاعتراف بالتنوع.

الأشخاص ذوو الإعاقة

١٢٤- يفيد تعداد سكان عام ٢٠٠٥ بأن ٨٩٨ ٦٢٤ ٢ شخصاً يعانون من حالات عجز دائمة، وهو ما يمثل انتشاراً للإعاقة بنسبة ٦,٣ في المائة من مجموع السكان[١٧١]. وقد صدّقت الدولة، كجزء من التزامها نحو هذه الفئة السكانية، على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وسنّت، عملاً بأحكامها، تشريعاً جديداً[١٧٢]، وأنشأت النظام الوطني المعني بالإعاقة.

١٢٥- وتجدر الإشارة في هذا المضمار، إلى وضع خطة العمل المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٨؛ فضلاً عن تشكيل المجلس الوطني المعني بالإعاقة؛ وإنشاء لجان معنية بالإعاقة على صعيد المقاطعات والمناطق والبلديات وعلى الصعيد المحلي. ويبرز أيضاً التنفيذ الإلكتروني للسجل المتعلق بتتبّع الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني وتحديد أوصافهم؛ ورسم وتنفيذ الاستراتيجية المعنونة "لقاءات بين الدولة والإقليم"، الرامية إلى تعزيز النظام الوطني المعني بالإعاقة؛ وتعميم الممارسات الجيدة في مجال الإدماج الاجتماعي ونشر المبادئ التوجيهية العملية المتعلقة بإعادة التأهيل البصري وحالات البتر الرضحي، مع التركيز على ضحايا الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المتفجرة. كما نُشر كتيِّب المبدأ التوجيهي التفاضليّ النهج المتعلق بضمان فعالية تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في حالة تشرد بالحقوق؛ وصُمّم ونُفذ المرصد الوطني لحالات الإعاقة، وأُطلقت استراتيجية "كولومبيا للجميع".

١٢٦- ومن الجدير بالذكر أن كولومبيا قد قادت عملية صوْغ "سياسة الأنديز للوقاية من الإعاقة وتوفير الرعاية وإعادة التأهيل الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة"[١٧٣].

التواصل مع قوات الأمن العامة

١٢٧- استحدثت قوات الأمن العامة العديد من استراتيجيات الرعاية، من أبرزها الاستراتيجيات التالية: إنشاء مكاتب لخدمة المواطنين ومكاتب معنية بشؤون الشعوب الأصلية؛ واستحداث بروتوكولات بشأن كيفية التواصل مع مختلف الفئات؛ وتعيين ١٤٦ موظف اتصال في القوات العسكرية الثلاث، يباشرون مهامهم حالياً. كما نُفذت حملات لمنع التجنيد القسري للقاصرين من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة. وصدرت تعليمات دقيقة بعدم إقحام الأطفال والمراهقين من الجنسين في العمليات اللوجستية أو الاستخباراتية، وكذلك بشأن التصرف والتعامل على نحو مناسب ومتّسم بالكفاءة مع الأطفال والمراهقين من الجنسين الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة غير المشروعة و/أو الذين أُنقذوا منها. وتسعى قوات الأمن العامة إلى تعزيز استحداث الاستراتيجيات المتعلقة برعاية الفئات الخاصة، ويجري حالياً صوْغ سياسة للشعوب الأصلية، بالتوافق مع مجتمعاتها.

رابعاً- متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة لكولومبيا و/أو الالتزامات الطوعية التي قطعتها على نفسها في إطار الدورة الأولى لعملية الاستعراض الدوري الشامل

١٢٨- أنشأت كولومبيا آلية متابعة[١٧٤] تتضمن مصفوفةً تنقسم فيها الالتزامات الطوعية التي قطعتها على نفسها والتوصيات التي قبلتها إلى سبعة فصول و١٧ موضوعاً[١٧٥]. وقد أُعدّت حتى هذا التاريخ سبعة تقارير متابعة. ويرد التقرير السابع في مرفق هذه الوثيقة بهدف التعريف بآلية المتابعة، وكذلك بآخر ما أُحرز من تقدم في تنفيذ كل من التوصيات المقدمة و/أو الالتزامات الطوعية والوفاء بهذه الالتزامات.

١٢٩- وبفضل سياسات الدولة وإيمانها بحتمية احترام حقوق الإنسان وكفالتها، فقد أمكن تنفيذ ٤٩ توصية و/أو التزاماً تنفيذاً كاملاً. أما عن سائر الالتزامات الأربعة والثمانين، فهي حالياً قيْد التنفيذ[١٧٦].

١٣٠- وتتعلق المواضيع التي شهدت أعلى مستويات تنفيذ بما يلي: التواصل والتشاور وفتح حوار شفاف وبنّاء مع المنظمات الدولية؛ الفئات السكانية الضعيفة ومنظمات المجتمع المدني[١٧٧]؛ سياسة تعويض الضحايا[١٧٨]؛ إحراز تقدم فيما يتعلق بالتحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان[١٧٩]؛ مراعاة معايير حقوق الإنسان[١٨٠]؛ الاختفاء القسري[١٨١]؛ الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المتفجرة[١٨٢]؛ تعزيز النهج التفاضلي[١٨٣]؛ إضفاء الشرعية على عمل المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان[١٨٤]؛ سياسة المؤسسات العقابية[١٨٥]؛ الحماية[١٨٦]؛ المبادئ التوجيهية التي تستهدف قوات الأمن العامة[١٨٧]؛ الجوانب المتعلقة بالصحة[١٨٨] والتعليم[١٨٩]. ومن جهة أخرى، تتعلق المواضيع التي تعترضها تحديات كبيرة بما يلي: مكافحة الإفلات من العقاب؛ بناء السلام؛ التشرد القسري وتعويض ضحايا النزاع؛ التجنيد الإلزامي.

١٣١- وبهدف تجديد التزامنا بدوام تنفيذ التوصيات و/أو الالتزامات الطوعية، يتعيّن الإشارة إلى بعض التوصيات التي تستوجب إعادة الصياغة والتفسير في ظل إصلاح الهيكل المؤسسي للبلد. إذ يتعيّن مواءمة التوصيات المتعلقة بتعويض الضحايا، وإعادة الأراضي، وتخليد الذكرى التاريخية[١٩٠] مع الإطار التشريعي والمؤسسي القائم. وبالمثل، فبإنشاء النظام الوطني للمعلومات، من المناسب ضمّ التوصيات المتعلقة بنظم المعلومات والتشغيل البيني معاً[١٩١].

خامساً- المبادرات والالتزامات الوطنية

١٣٢- تجدد الدولة التزامها باحترام حقوق الإنسان وكفالتها، في ظل أُفقٍ من مظاهر التقدم والتحديات القائمة حتى الآن، ضماناً لفعالية إنفاذ هذه الحقوق في إطار الحوار الطوْعي، الشفاف، المرتقب في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

١٣٣- وستواصل الدولة إجراء عملية متابعة دورية لتنفيذ التوصيات المقدمة لكولومبيا و/أو التزاماتها الطوعية. وستُنفذ عملية المتابعة هذه سنوياً، مع مراعاة تقديم معلومات موثوقة وذات صلة.

سادساً- توقعات كولومبيا في مجال المساعدة التقنية

١٣٤- لما كانت كولومبيا أحد البلدان المستفيدة من مبادراتٍ متعددة للتعاون الدولي قد أسهمت على نحو حاسم في تعزيز قدراتها الوطنية في مجال حقوق الإنسان، تودّ كولومبيا، بالمثل، أن تبادر إلى التعاون مع بلدان أخرى بحسب ما أحرزته من تقدم وما بذلته من جهود

في تنفيذ إجراءات وآليات داخلية متعلقة بالتنمية وضمان فعالية إنفاذ حقوق الإنسان. وقد أثمرت العديد من الآليات المستحدثة، وكذلك التحديات التي ينبغي التصدي لها، تجارب قيّمة، يمكن استنساخها بإجراء حوار أفقي سلس وبناء تحالفات مع بلدان ومنظمات أخرى.

١٣٥- وتتعلق التحديات القائمة في مجال التعاون بتنفيذ المبادئ التوجيهية للخطة الوطنية للتنمية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ "الرفاه للجميع"[١٩٢]، وكذلك بتوسيع عرض التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي نقدمه[١٩٣].

١٣٦- وعلى وجه التحديد، تود كولومبيا أن تعرض، كتجربة للممارسات الجيدة، آلية متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن نظام الأمم المتحدة للحماية، ألا وهو نظام التوصيات في مجال حقوق الإنسان.

١٣٧- وترى كولومبيا، إدراكاً منها لنجاح تجربة الدولة في تنفيذ النظام الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أن نشر هذه الأداة يشكل إسهاماً مهما كي يتسنى جعلها مرجعاً لرسم السياسات في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

١٣٨- وعن الاستعراض الدوري الشامل، تشكل المنهجية التي تعتمدها كولومبيا إسهاماً قيّماً للدول المشاركة في هذه الآلية، التي تقرر إجراء عملية تشاور وتحقّق شفافة وموثوقة.

١٣٩- وأخيراً، تضع الدولة كذلك تحت تصرف البلدان المشاركة في هذه الآلية الإجراءات التي اتخذتها في ظل تنفيذ إطار منظمة الأمم المتحدة المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، "الحماية والاحترام والانتصاف"[١٩٤]. ويشكل العمل المضطَلع به في هذا المضمار تجربةً تستوجب الاطلاع عليها، ذلك أنها قد تسهم إسهاماً إيجابياً في تطوير الممارسات الدولية الجيدة في مجال حقوق الإنسان.

سابعاً- الاستنتاجات

١٤٠- لقد عمدت الدولة إلى تنفيذ استثمار تشريعي ومؤسسي من أجل ضمان تمام تمتع السكان ضحايا النزاع وجميع السكان عموماً على حد سواء بحقوق الإنسان، وتمام احترامها، بما اعتمدته من تدابير هيكلية ذات طبيعة دائمة. وتدلل جميع التدابير المبيّنة في هذه الوثيقة على ما بذلته الدولة من جهود وما حققته من إنجازات وما يواجهها من تحديات في سبيل ضمان فعالية إنفاذ حقوق الإنسان.

١٤١- وشكلت السياسة الحكومية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية، وتوطيد شرعية الدولة، وتعزيز سيادة القانون وسياسة عدم التسامح مطلقاً مع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، اللَّبنة الأساسية التي مكّنت البلد من تحقيق نمو اقتصادي مهم في الأعوام الأربعة الماضية، مما أتاح تحسين أداء المؤشرات الاجتماعية، والحد من العوامل المؤدية إلى الظلم الاجتماعي.

١٤٢- وكان تعهّد الدولة بالوفاء بالتزاماتها الدولية باعثاً لها على استحداث منهجيات متابعة على غرار تلك المصمَّمة لعملية الاستعراض الدوري الشامل ونظام التوصيات في مجال حقوق الإنسان. ولن يمكّن نهج التوصيات البنّاء وصياغتها المحددة استناداً إلى تشخيص مناسب للسياق الكولومبي من الوفاء فقط بهذه الالتزامات، بل سيمكّنان أيضاً من تماشي هذا الوفاء مع السياسات الوطنية، ليؤثر، من ثمّ، تأثيراً إيجابياً في حالة حقوق الإنسان في البلد.

١٤٣- وتنفيذ مختلف التوصيات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة وضمّ تلك التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف معاً تيسيراً لمتابعتها وتنفيذها، بل وعلى نحو مطّرد، يشكلان تحدياً حقيقياً للبلاد، إذا ما أُخذ في الحسبان تعددها، وتناقضها في كثير من الأحيان، مما يجعل مؤازرة الأمم المتحدة إيَّانا في هذا المقصد أمراً لا غنى عنه.

١٤٤- وتُشيد كولومبيا بعملية التقييم هذه انطلاقاً من أن النقاش في إطار حوار بنّاء وشفاف ومتكافئ وشامل للجميع يسهم في تحسين حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة.

Notes

[1] DPS, Alta Consejería Presidencial para la Paz, Comisión Intersectorial para la Prevención del Reclutamiento Forzado, UAEARIV, UAEGRTD, ACPEM, Consejo Superior de la Judicatura (rama judicial), Defensoría del Pueblo, DNP, FGN, ICBF, INMLCF, INPEC, Ministerio de Agricultura, MDN, MEN, Ministerio de Salud y de la Protección Social, MRE, Ministerio del Interior, MCIT, PGN, PAICMA, PPDDHHYDIH, Registraduría Nacional del Estado Civil, PONAL, Ministerio de Justicia y del Derecho, Alto Consejero para la Convivencia y la Seguridad Ciudadana, Alto Asesor Presidencial de Seguridad Nacional, Programa Presidencial para la Formulación de Estrategias y Acciones para el Desarrollo de la Población Afrocolombiana, Negra, Palenquera y Raizal, Programa Presidencial para la Formulación de Estrategias y Acciones para el Desarrollo Integral de los Pueblos Indígenas de Colombia, APC, Ministerio de trabajo, Agencia Colombiana de Reintegración, Ministerio de Hacienda, Corte Suprema de Justicia, Ministerio de Minas y Energía y Congreso de la República de Colombia.

[2] Adjunto se anexa el último de los informes periódicos elaborados (anexo 4).

[3] En el Capítulo IV presente informe se explica en qué consiste el mecanismo de seguimiento periódico EPU.

[4] Durante el 2011, el PPDH-DIH con apoyo del Ministerio Público (Defensoría del Pueblo, Procuraduría General de la Nación, Personerías Departamentales y Veedurías Departamentales) desarrolló visitas a las ciudades de Barranquilla, San Andrés, Popayán, Cali, Medellín, Cartagena, Cúcuta y Bucaramanga. Dichas ciudades fueron priorizadas con base en un estudio del Observatorio de Derechos Humanos del PPDH-DIH. En efecto, estas ciudades son capitales de algunos departamentos en los cuales se presentan problemáticas relacionadas con los temas abordados en las recomendaciones y/o compromisos voluntarios adquiridos por Colombia en el marco del EPU. El Estado consideró que abordar estos espacios significaría implementar regionalmente y dar a conocer las obligaciones que competen no solo a las entidades del orden nacional, sino también del orden territorial, quienes están en la obligación de adecuar sus políticas a los estándares, obligaciones y recomendaciones internacionales en materia de DDHH.

[5] De acuerdo con el artículo 1 de la Constitución Política, Colombia es un Estado social de Derecho, organizado en forma de República unitaria, descentralizada, con autonomía de sus entidades territoriales. Los 32 departamentos en los que está dividido administrativamente el Estado colombiano son los siguientes: Amazonas, Antioquia, Arauca, San Andrés, Atlántico, Bolívar, Boyacá, Caldas, Caquetá, Casanare, Cauca, Cesar, Córdoba, Chocó, Cundinamarca, Guainía, Guaviare, Huila, La Guajira, Magdalena, Meta, Nariño, Norte de Santander, Putumayo, Quindío, Risaralda, Santander, Sucre, Tolima, Valle del Cauca, Vaupés y Vichada.

[6] Para conocer la Encuesta Electrónica puede dirigirse al siguiente link http://www.derechoshumanos.gov.co/EPU/Paginas/AbcEpu.aspx.

[7] A través del Decreto 321 del 2 de marzo de 2000 se creó un organismo interinstitucional que vela por la política nacional tanto en materia de Derechos Humanos como en DIH, modificado por el Decreto 4100 de 2011 denominado "*Comisión Intersectorial de Derechos Humanos y DIH*, coordina y orienta el Sistema Nacional de DDHH y DIH y es la instancia de definición, promoción, orientación, articulación, seguimiento y evaluación de la Política Integral y respuesta e impulso al cumplimiento de los compromisos internacionales en esas materias. Esta instancia es presidida por el Vicepresidente de la república y cuenta con la asistencia de los Ministros concernidos.

[8] Este espacio tiene como objetivo acordar estrategias y acciones que permitan a las organizaciones defensoras de DDHH, líderes sociales y comunales, ejercer sus labores plenamente. Propicia la constitución de escenarios regionales y mesas territoriales, junto con las autoridades departamentales y las organizaciones de la sociedad civil del orden regional. La decisión del gobierno nacional de crear este espacio, muestra el compromiso de esta administración con la protección y garantía del trabajo de los defensores de derechos humanos y líderes sociales y comunales.

[9] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 3, 4, 5 y 114. No obstante esta Declaración, así como el SNDDHHyDIH, conforman el escenario para el cumplimiento de todas las recomendaciones y compromisos adquiridos por Colombia en el marco del EPU.

[10] Este es un proceso único en el mundo, como lo señaló la Alta Comisionada de las Naciones Unidas en el saludo que envió con ocasión de la Conferencia, en el que señaló, entre otras cosas, que "*La Búsqueda de un consenso nacional por medio de foros regionales y departamentales, que contaron con la participación de representantes de entidades del Estado, autoridades locales, la Defensoría del Pueblo, el Congreso y de la sociedad civil y la comunidad internacional, es único y demuestra el verdadero compromiso de colocar a los individuos, como titulares de derechos, en el centro de la formulación de políticas*" Declaración de la Alta Comisionada de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos, Navy Pillay (grabación en video) conferencia Nacional de Derechos Humanos, 11 de diciembre de 2012.

[11] El PNUD hace las veces de Secretaría Técnica de la Conferencia Nacional de Derechos Humanos. Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver Bloques temáticos de Cooperación Internacional y Plan Nacional de Acción.

[12] El proceso en los departamentos es el pilar fundamental en este camino de construcción colectiva. Para facilitar la participación cualitativa de los diferentes departamentos se han organizado foros en cada uno de ellos, que sirvan para generar insumos y propuestas para la política pública. Los diálogos sociales regionales en derechos humanos, liderados por Vicepresidencia, así como otros procesos que se estén llevando a cabo desde los firmantes, como el de Garantías para los Defensores de Derechos Humanos y Líderes Sociales y Comunales y los trabajos que adelanten en los escenarios locales o departamentales de derechos humanos, se podrán articular a los propósitos del proceso de la Conferencia Nacional.

[13] Los encuentros departamentales se realizaron en los departamentos de Atlántico, Quindío, Boyacá, Sucre, Tolima, Meta, Guainía, Caquetá, Putumayo, La Guajira, Antioquia, Magdalena, Vaupés, Arauca, Córdoba, Casanare, Cesar, Chocó, Bolívar, Santander, Guaviare, Norte de Santander, Amazonas, Nariño y Cundinamarca.

[14] En este trabajo se consultó a la ciudadanía en temas relacionados con: derecho a la vida, a la libertad, a la integridad y a la seguridad personal; derecho a la igualdad y a la no discriminación; Derecho Internacional Humanitario y conflicto armado; acceso a la justicia, lucha contra la impunidad y la corrupción; cultura y educación en derechos humanos y paz; derechos económicos, sociales, culturales y ambientales, y derecho de las víctimas.

[15] Compuesto por el Programa Presidencial de Derechos Humanos y DIH, el Ministerio del Interior y el Ministerio de Relaciones Exteriores.

[16] La reunión aludida contó con la participación de representantes de la Plataforma de Derechos Humanos, Democracia y Desarrollo, la Fundación Nidia Erika Bautista, Sisma Mujer, Reiniciar, el Colectivo de Abogados José Alvear Restrepo y la Comisión Colombiana de Juristas.

[17] Entidad responsable de la planeación, levantamiento, procesamiento, análisis y difusión de las estadísticas oficiales de Colombia.

[18] De acuerdo con el último censo realizado en el 2005, el total de la población nacional a dicho año era de 41.468.384.

[19] Ver Anexo 2 – Marco Institucional y Reformas a la administración Pública.

[20] El Congreso de la República mediante la Ley 1444 de 2011, "Por medio de la cual se escinden unos Ministerios, se otorgan precisas facultades extraordinarias al Presidente de la República para modificar la estructura de la administración pública y la planta de personal de la Fiscalía general de la nación y se dictan otras disposiciones" otorgó precisas facultades al Presidente de la República para poner en marcha esta reforma del andamiaje institucional del Estado.

[21] El Sistema fue creado mediante el Decreto 4100 de 2011. Ver anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 3, 4, 5 y 114 y Anexo 5 – Organigrama SNDDHHyDIH.

[22] Durante el proceso de construcción de este sistema de información se ha fortalecido el Observatorio de Derechos Humanos, el diseño de la arquitectura del Sistema construido por el PPDH-DIH y se desarrolló el Sistema de Información Geográfico – SIG- destinado a la georeferenciación de dinámicas actuales de los derechos humanos, con base en la información cuantitativa disponible. Adicionalmente, se retomó el Proyecto de Interoperabilidad -INSIDE- impulsado hacia el año 2008 por el PPDH-DIH. Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 15 y 38.

[23] El sistema Nacional está dividido en seis subsistemas y dos ejes transversales. Los Subsistemas están divididos con un enfoque de Derechos en los siguientes: Ciudadanía, Cultura y Educación en DDHH; Derechos Civiles y Políticos; DIH y Conflicto Armado; Derechos Económicos, Sociales, Culturales y Ambientales; Justicia e Igualdad; No discriminación y Respeto a las Identidades. Los ejes transversales son Asuntos Internacionales y Comunicaciones.

[24] Decreto 4155 de 2011.

[25] Decreto 4803 de 2011.

[26] Decreto 4802 de 2011.

[27] Decreto 4161 de 2011.

[28] Decreto 4160 de 2011. Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver Bloques temáticos DESC y poblaciones vulnerables.

[29] Decretos 4633, 4634, 4635, 4800, 4801, 4802, 4803 y 4829 de 2011.

[30] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver Bloque temático de Procesos en el marco de la Ley de Justicia y Paz.

[31] Reorganización del Ministerio del Interior, creación de Programas presidenciales para Población Afrocolombiana, Negra, Palenquera y Raizal (ANPR), así como para Pueblos Indígenas de Colombia, Programas Especiales, Programa Presidencial para la Formulación de Estrategias y Acciones para el Desarrollo Integral de la Población Afrocolombiana, Negra, Palenquera y Raizal (ANPR), Programa Presidencial para la formulación de estrategias y acciones para el desarrollo integral de los Pueblos Indígenas de Colombia, Alta Consejería Presidencial para la Equidad de la Mujer, Sistema Nacional de Discapacidad, Consejo Nacional de Discapacidad, Comités Departamentales, Distritales, municipales y locales de discapacidad, entre otros.

[32] Creación del Ministerio de Justicia Ley 1444 de 2011, definición de situación de desmovilizados, Ley 1424 de 2010, creación de la Agencia Nacional de Defensa Jurídica del Estado con el objetivo de lograr un orden cohesionado y racionalizado en la representación jurídica del Estado en las instancias nacionales e internacionales, creación de la Consejería Presidencial de Programas Especiales (CPPE). Reforma a la justicia.

[33] Creación Ministerio de Salud y Protección Social, reorganización Ministerio de Trabajo, fortalecimiento de Instituto Nacional de Salud, reforma el Sistema de Seguridad Social en Salud, SGSSS y puesta en marcha de la Empresa Colombiana de Pensiones, Colpensiones.

[34] Estatuto de Seguridad Ciudadana, Ley 1453 de 2011, y creación de la Alta Consejería para la Convivencia y Seguridad Ciudadana, Supresión del DAS y reasignación de sus funciones en 2 entidades nuevas y en la Policía Nacional (información de antecedentes) y Fiscalía General de la Nación (Policía Judicial).

[35] Ley de Vivienda Social mediante la cual se adelantan las subastas para construir y entregar viviendas completamente gratis, en los próximos dos años, al menos 100 mil viviendas de interés social o prioritario a las familias más necesitadas de Colombia, creación del Ministerio de Vivienda, Ciudad y Territorio, Reorganización del Ministerio de Ambiente y Desarrollo Sostenible.

[36] El CERREM que está compuesto por 13 entidades, 5 miembros permanentes y 8 entidades invitadas, tiene como objeto llevar a cabo la valoración integral del riesgo, así como la recomendación de medidas de protección y acciones complementarias, teniendo en cuenta el concepto y las recomendaciones del Grupo de Valoración Preliminar, así como los insumos que aportan los delegados de las instituciones que lo conforman en el marco de sus competencias para la decisión de

la adopción de las medidas o las posibles acciones complementarias que se requieran de acuerdo al tipo de población atendida. De esta manera el CERREM toma una decisión final respecto al caso, la cual es notificada al Director de la Unidad Nacional de Protección, con el fin de implementar de manera inmediata las medidas de protección requeridas.

[37] Con la propuesta de 4 proyectos de ley para el sector.

[38] Ver Anexo 2 – Marco Institucional y Reformas a la administración Pública.

[39] En noviembre de 2010, el Gobierno de Colombia y la OACNUDH renovaron hasta el 31 de octubre de 2013 el mandato por medio del cual la Oficina ejerce su trabajo en el país desde abril de 1997. El mandato incluye prestarle asistencia técnica al Gobierno en la creación de un "Centro Nacional de Derechos Humanos", que se encargará de elaborar, coordinar y hacer un seguimiento a la conformación de una política pública integral en derechos humanos la cual ya se encuentra en desarrollo.

[40] La disposición de Colombia de someterse al escrutinio internacional en materia de derechos humanos ha sido reconocida, entre otros, por Juan Pablo Corlazzoli, ex Representante en Colombia de OACNUDH, en un informe que presentó en enero de 2011 y que fue encargado por el Parlamento Europeo (Juan Pablo Corlazzoli, Analysis of the Human Rights Situation in Colombia, Brussels, European Parliament, 2011, pp. 4 y 5).

[41] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver Bloque temático de Plan nacional de Acción.

[42] Anexo 5 – Organigrama SNDDHH y DIH.

[43] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 56, 57, 58, 59.

[44] Antes se denominaba la Red Juntos. El Plan Nacional de Prosperidad Social, liderado por la Alta Consejería para la Prosperidad Social, tiene como objetivo fortalecer la estrategia de Colombia para la superación de la pobreza, promoviendo acciones coordinadas para reducir significativamente la desigualdad. En el marco de este Plan, se propuso el lanzamiento de la Estrategia "UNIDOS" como la segunda fase de "JUNTOS". Esta segunda fase articula de manera concreta la Estrategia de Superación de Pobreza con la Política de Prosperidad para Todos. En este sentido, el Plan Nacional de Desarrollo 2010–2014 "Prosperidad para Todos" recoge las nuevas metas y tareas en torno a la implementación de la Estrategia.

[45] "Familias en Acción" en el 2012, pasó a ser un derecho para la población en situación de vulnerabilidad (Ley de la República) y se denomina "Más Familias en Acción". Tiene un carácter permanente, con cobertura universal y en donde se apropiaron más recursos para mejorar la salud, nutrición y educación de cerca de 4 millones de NNA.

[46] Creado mediante el Decreto 2055 de 2009. La CISAN está conformada por once entidades: Ministerio de Agricultura y Desarrollo Rural, Ministerio de Salud y Protección Social, Ministerio de Comercio, Ministerio de Educación Nacional, Unidad de Consolidación Territorial, Ministerio de Ambiente y Desarrollo Social, Departamento Nacional de Planeación, Instituto Colombiano de Bienestar Familiar, Departamento para la Prosperidad Social, Instituto Colombiano de Desarrollo Rural, y Asociación Colombiana de Facultades de Nutrición y Dietética.

[47] Ley 1429 de 2010.

[48] Los logros alcanzados por este programa son producto de la articulación y sinergia de las entidades del nivel nacional para el diseño e implementación del programa (Ministerio del Trabajo, DPS y DNP).

[49] Su objetivo es incentivar la incorporación de jóvenes rurales para que adelanten estudios técnicos, tecnológicos o profesionales en ciencias agropecuarias, mediante la financiación de los costos de la matrículas a estudiantes rurales en situación de vulnerabilidad Los participantes pertenecen al Sisbén I y II. El Sisbén es el sistema de información diseñado por el Gobierno Nacional para identificar a los hogares pobres y vulnerables. . Es una encuesta que sirve para identificar y clasificar a las personas que no pueden cubrir sus necesidades básicas para que el estado pueda otorgarles subsidios que les permitan tener vivienda, educación y salud, entre otros. Los niveles I y II son aquellos con mayor número de necesidades insatisfechas.

[50] A través del cual 64,000 mujeres ahorraron más de US$ 10,800,000 para invertir en proyectos productivos y que a su vez han contribuido a disminuir el interés del crédito de usura de 19% a 5%.

[51] Tiene por objeto financiar proyectos presentados por organizaciones de pequeños productores rurales, jóvenes, mujeres, indígenas y afrocolombianos pertenecientes a los niveles 1 y 2 del SISBEN.

[52] Se reglamentó el artículo 23 de la ley 1257 de 2008 con lo cual se busca beneficiar a quienes contraten a mujeres víctimas de la violencia.

[53] La reglamentación de la Ley 1221 de 2008 mediante el Decreto 884 de 2012 tuvo como objetivo sentar las bases para que las entidades públicas y privadas implementen el teletrabajo con la debida seguridad jurídica que otorga la ley.

[54] En particular a las personas con discapacidad, madres cabezas de familia, madres lactantes, personas desmovilizadas en proceso de reintegración, entre otros.

[55] Ley 1537 de 2012.

[56] Serán beneficiarios de la vivienda gratuita, a título de subsidio en especie, quienes cumplan con los criterios de priorización y focalización que defina al Gobierno Nacional. La asignación beneficiará en forma preferente a la población que se encuentre en alguna de las siguientes condiciones: **a)** que esté vinculada a programas sociales del Estado que tengan por objeto la superación de la pobreza extrema o que se encuentre dentro del rango de pobreza extrema, **b)** que esté en situación de desplazamiento, **c)** que haya sido afectada por desastres naturales, calamidades públicas o emergencias y/o **d)** que se encuentre habitando en zonas de alto riesgo no mitigable.

[57] Población en situación de desplazamiento, beneficiarios de la política de restitución de tierras que requieran atención integral y a los hogares campesinos de los niveles 1 y 2 del Sisben.

[58] Por medio del Ministerio de Agricultura y el Incoder. El Incoder tiene como Misión ejecutar políticas de desarrollo rural, en coordinación con las comunidades e instituciones públicas y privadas relacionadas con el sector agropecuario, forestal y pesquero, facilitando el acceso de los pobladores rurales a los factores productivos y sociales, para contribuir a mejorar su calidad de vida y al desarrollo socioeconómico del país.

[59] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendación y/o compromisos voluntario 52.

[60] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 67 – 74.

[61] Decreto 4807 de 2011.

[62] La gratuidad educativa se entiende como la exención del pago de derechos académicos y servicios complementarios.

[63] La cobertura neta urbano-rural entre 2010 y 2011 mostró una disminución de 2 puntos, en 2010 se encontraba en 15.53 p.p y en 2011 disminuyó a 13.51 puntos porcentuales.

[64] Incluyendo población perteneciente al Sisben I y II.

[65] Los estándares de calidad son: Familia, comunidad y redes sociales (1 al 8), salud y nutrición (9 al 26), proceso pedagógico (27 al 34), talento humano (35 al 40), ambientes educativos y protectores (41 al 62) y administrativo y de gestión (62 al 71).

[66] Luego de hacer el diagnóstico de la situación actual de Colombia en materia de TIC se diseñó el plan Vive Digital con el objetivo de "Impulsar la masificación del uso de Internet, para dar un salto hacia la Prosperidad democrática" en el país.

[67] El POS vigente en Colombia, definido por la Comisión de Regulación en Salud, CRES, en el Acuerdo 029 de 2011, es un conjunto de: 5.874 actividades, procedimientos e intervenciones en salud y servicios hospitalarios, y más de 730 medicamentos para la atención de toda y cualquier condición de salud, enfermedad o patología para usuarios de todas las edades. Incluye un conjunto de acciones de prevención de la enfermedad y de recuperación de la salud desde la medicina preventiva hasta diversos tratamientos avanzados de todas y cualquiera de las enfermedades o condiciones que hacen necesaria la atención en salud. Cfr. http://www.pos.gov.co/Paginas/InicioPOS.aspx.

[68] El 33% corresponde a niños en la primera infancia (0 y 5 años), 34% de infancia (6 y 11 años) y 33% adolescentes (entre 12 y 17 años).

[69] Según un informe publicado a inicios de diciembre de 2012 por la Asociación Internacional de la Seguridad Social (AISS), titulado "Las Américas: mejorando la cobertura a través de transformaciones innovadoras en la seguridad social, " Colombia se encuentra entre los países que ofrecen una amplia cobertura, junto a países como **Estados Unidos, Argentina y Brasil.** http://www.risalc.org/portal/publicaciones/ficha/?id=2497.

[70] Ley 1438 de 2011.

[71] El Sistema Nacional de Vigilancia en Salud Pública –SIVIGILA**–**, se ha creado para realizar la provisión en forma sistemática y oportuna, de información sobre la dinámica de los eventos que afecten o puedan afectar la salud de la población Colombiana, con el fin de orientar las políticas y la planificación en salud pública, tomar las decisiones para la prevención y control de enfermedades y factores de riesgo en salud, optimizar el seguimiento y evaluación de las intervenciones y racionalizar y optimizar los recursos disponibles y lograr la efectividad de las acciones en esta materia, propendiendo por la protección de la salud individual y colectiva. http://www.ins.gov.co/lineas-de-accion/Subdireccion-Vigilancia/sivigila/Paginas/sivigila.aspx.

[72] El Plan Decenal de Salud Pública 2012–2021, PDSP, es una expresión concreta de una política pública de Estado, que reconoce la salud como un derecho humano interdependiente con otros y como dimensión central del desarrollo humano.

[73] Dicho esquema comprende contenidos desarrollados en todas las atenciones establecidas en la ruta de atención durante el periodo que transcurre desde la preconcepción hasta cumplir los dos años de edad, como son: Derechos sexuales y derechos reproductivos, Calidad en la prestación de los servicios salud y de educación inicial, Afecto y vínculos, Redes sociales y comunitarias de apoyo para el cuidado y la crianza.

[74] Programa asistencial cuyo objetivo principal es el de proteger al adulto mayor, que se encuentra en estado de indigencia o de extrema pobreza, contra el riesgo económico de la imposibilidad de generar ingresos y contra el riesgo derivado de la exclusión social.

[75] Dentro de este sistema existen dos regímenes, uno contributivo y otro subsidiado.

[76] Acto Legislativo 01 de 2005, modificatorio del artículo 48 de la Constitución Política.

[77] De acuerdo con este mandato constitucional se ha procedido al diseño de un mecanismo de ahorro para la vejez denominado Beneficios Económicos Periódicos-BEPs, que forma parte del Sistema de Protección Social y es independiente del Sistema General de Pensiones, consistente en la formación de un ahorro a largo plazo para lo cual podrán utilizarse incentivos puntuales y aleatorios que estimulen a las personas a ingresar y a permanecer ahorrando bajo este esquema de ahorro para la vejez. Los BEPs serán resultado de este ahorro y estos incentivos y la idea es que les permitan a las personas de bajos ingresos recibir un apoyo que posibilite atender sus necesidades de recursos en la vejez. Estos beneficios serán administrados por Colpensiones, entidad que remplaza al Instituto Colombiano de Seguros Sociales y que se ocupa del régimen pensional de prima media con prestación definida.

[78] Este programa cuenta hoy 627.428 beneficiarios adultos mayores que cada dos meses reciben un subsidio para financiar sus necesidades básicas y mejorar su calidad de vida. El Gobierno Nacional busca alcanzar la cobertura universal durante los próximos cinco años.

[79] El presupuesto para la cultura aumentó en 35.65%, pasó US$ 57 millones en 2011, a US$ 82 millones para 2012.

[80] Ley 1493 del 26 de diciembre de 2011, mediante la cual se formalizan espectáculos públicos de las artes escénicas, tiene como propósito formalizar y fortalecer el sector de los espectáculos públicos de las artes escénicas en Colombia, a través de la implementación de diferentes medidas que favorecen el incremento en sus recursos, generan incentivos tributarios, racionalizan las cargas impositivas y simplifican los trámites, procedimientos y requisitos para la realización de este tipo de eventos.

[81] En este periodo se han gestionado recursos de cooperación internacional y banca multilateral por US$ 267.668.297, para la implementación de proyectos ambientales y de desarrollo sostenible, de los cuales US$ 58.400.000 ya han sido aprobados.

[82] Mecanismos para un Desarrollo Limpio (MDL) es un acuerdo suscrito en el Protocolo de Kyoto establecido en su artículo 12, que permite a los gobiernos de los países industrializados (también llamados países desarrollados o países del Anexo1 del Protocolo de Kyoto) y a las empresas (personas naturales o jurídicas, entidades públicas o privadas) suscribir acuerdos para cumplir con metas de reducción de gases de efecto invernadero (GEI) en el primer periodo de compromiso comprendido entre los años 2008–2012, invirtiendo en proyectos de reducción de emisiones en países en vías de desarrollo (también denominados países no incluídos en el Anexo 1 del Protocolo de Kyoto) como una alternativa para adquirir reducciones certificadas de emisiones (RCE) a menores costos que en sus mercados.

[83] Estas estrategias incluyen actividades relacionadas con la creación de espacios de concertación y articulación entre diferentes sectores e instituciones; la inclusión de la educación ambiental en los currículos de preescolar, básica y media; la promoción y fortalecimiento de los grupos de la sociedad civil, apoyo y promoción de planes y acciones de comunicación y promoción de la etnoeducación.

[84] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver Bloques temático lucha contra la violencia y mantenimiento del orden público.

[85] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendación y/o compromiso voluntario 6.

[86] Son instrumentos de planeación construidos entre representantes de la sociedad civil, autoridades étnicas, territoriales y fuerza pública, tienen como fin establecer el marco de actuación y las orientaciones de acción en materia de prevención (temprana, urgente y garantías de no repetición). Para su formulación se realiza un proceso de identificación de factores de riesgo (amenazas, vulnerabilidades y capacidades institucionales y sociales), posteriormente se definen acciones tendientes a eliminar las amenazas o disminuir su impacto en la comunidad, reducir vulnerabilidades

y fortalecer capacidades institucionales y sociales. y permiten definir los criterios de articulación y coordinación interinstitucional entre los diferentes niveles de administración pública (nación, departamento y municipio). En el marco de los Comités Territoriales de Justicia Transicional se realiza la formulación y/o actualización de los Planes, así como su seguimiento y evaluación.

87 En Chibolo – Magdalena, Jiguamiandó y Curbaradó – Chocó y La Porcelana-Antioquia.

88 Montes de María (Bolívar: San Jacinto y Carmen de Bolívar; Sucre: San Onofre y Ovejas); Nudo del Paramillo (Antioquia: Anorí, Briceño, Cáceres, Caucasia, El Bagre, Ituango, Nechí, Tarazá, Valdivia y Zaragoza; Cordoba: Montelibano, Puerto Libertador, Tierralta, San José de Ure y Valencia); Bajo Putumayo (Putumayo: Puerto Leguizamo, Puerto Asís, San Miguel y Valle del Guamuez); Macarena y Río Caguán (Meta: Mesetas, La Macarena, Puerto Rico, San José de Arana, Vista Hermosa y Uribe; Caquetá: Cartagena del Chairá, San Vicente y La Montañita); Catatumbo (Norte de Santander: Convención, El Carmen, el Tarra; Hacarí, San Calixto, Teorema, Tibú), Cordillera Central (Tolima: Ataco, Chaparral, Planadas, Rioblanco; Valle del Cauca: Florida y Pradera; Cauca: Caloto, Corinto, Miranda, Santander de Quilichao, Toribio) y Tumaco (Nariño: Tumaco). Los 7 municipios del departamento de Arauca fueron priorizados por la Estrategia en el mes de noviembre de 2012, por lo que la formulación de los Planes se realizará en el año 2013.

89 En departamentos como Cauca, Atlántico, Santander, Norte de Santander, Risaralda, Antioquia y Bogotá.

90 Decreto 4912 de 2011 que también crea al Grupo de Valoración de Riesgo, instancia encargada de la evaluación del nivel de riesgo en cada caso, de acuerdo a la información suministrada por el Cuerpo Técnico de Recopilación y Análisis de Información-CTRAI, cuyos analistas han sido capacitados en evaluación del riesgo con enfoque de género. Una vez realizada la evaluación de riesgo, el CERREM es el órgano encargado de recomendación de las medidas de protección y complementarias. Debe destacarse el interés de establecer protocolos poblacionales con enfoque diferencial. En ese marco, se creó un CERREM de mujeres, con la participación de las entidades del Estado concernidas y de organizaciones de mujeres, además de agencias invitadas como el ACNUR, y ONU-Mujeres, entre otros. Además se expidió la Resolución 805, cuyo borrador fue discutido con las organizaciones de mujeres, que contiene medidas y rutas específicas para la protección de mujeres defensoras y lideresas sociales en condición de riesgo extraordinario.

91 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendación y/o compromiso voluntario 10.

92 Estas estrategias comprenden escenarios curriculares y extracurriculares[1]. Los anteriores instrumentos abarcan, entre otros, los ámbitos de la doctrina, instrucción, la disciplina; por ejemplo, en términos operacionales se destaca la eficacia de la Directiva 300-28 de 2008 mediante la cual el Comando General de las Fuerzas Militares reorientó la medición de los resultados operacionales, privilegiando las desmovilizaciones y capturas, frente a las muertes en combate.

93 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendación y/o compromiso voluntario 6.

94 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 7 y 8.

95 Estos cabecillas han sido capturados en los departamentos de Norte de Santander, Antioquia, Córdoba, Nariño y Valle.

96 PONAL, FFMM, UIAF, CTI, DIJIN, FGN y Consejo Superior de la Judicatura.

97 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 7 y 8.

98 Los siete informes de seguimiento a las recomendaciones y compromisos voluntarios detallan la exitosa aplicación y efectividad de los mencionados instrumentos de Política Pública.

99 Esta estrategia está contemplada en el Decreto 4786 de 2008.

100 Actualmente se está elaborando el decreto que materializará lo dispuesto en el Protocolo Facultativo a la Convención contra la Tortura, así como la normativa interna en materia penal, y penitenciaria.

101 Ver Anexo 4 – Séptimo informe de Seguimiento a las recomendaciones y Compromisos voluntarios Capítulo de Homicidio en Persona Protegida 3.

102 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 114, 116, 118, 119, 120, 125, 126, 128, 129, 130.

103 En cumplimiento de la Directiva 208 de 2008 emitida por el Comando General de las FFMM.

104 Para la implementación y avance de estas medidas el Ministerio de Defensa Nacional suscribió un Convenio de Colaboración con la Oficina del Alto Comisionado el 9 de diciembre de 2009, que rindió su primer informe en noviembre de 2011.

105 A nivel nacional, el Ejército Nacional cuenta con la página Web de atención ciudadana, a la cual puede acceder cualquier persona para la recepción de la queja correspondiente. Cuando ésta se relaciona con hechos que tengan que ver con muertes en desarrollo de operaciones militares que se califiquen como presuntos homicidios en persona protegida, se direccionan a la jefatura de Derechos

Humanos y DIH para su análisis y seguimiento. A nivel regional. En todas las Unidades operativas Mayores del Ejército se reciben las quejas que tienen que ver con presuntas violaciones a los Derechos Humanos o infracciones al DIH a través de la Oficina de Atención al Ciudadano. Igualmente, se reciben quejas a través de la Cancillería enviadas por personas o instituciones nacionales e internacionales y entes gubernamentales. Una vez recibida la queja por cualquiera de los medios anotados, se identifica la jurisdicción en la cual presuntamente se cometieron los hechos, origen de la misma, y se solicita a la Unidad Militar adelantar el trámite respectivo encaminado a su esclarecimiento, así como el impulso de las acciones disciplinarias y penales a que haya lugar. La Unidad Militar debe dar respuesta dentro del término establecido por la Jefatura de Derechos Humanos acerca de las acciones adelantadas hasta la resolución del caso, del cual se hace el seguimiento correspondiente.

106 El 15 de julio de 2011 se llevó a cabo lectura de fallo al Sargento Viceprimero (retirado) del Ejército Jesús Eduardo Niampira Benavides y al Teniente (retirado) del Ejército Eduardo Antonio Villany Realpe, condenados como coautores de los delitos de doble homicidio agravado, doble desaparición forzada agravada, peculado por apropiación y falsedad ideológica en documento público, al Teniente Coronel (retirado) del Ejército Wilson Javier Castro Pinto como coautor de los delitos de doble homicidio agravado, doble desaparición forzada agravada y peculado por apropiación, al Soldado Profesional del Ejército Guillermo Pacheco Anzola, como cómplice de los delitos de doble homicidio agravado y doble desaparición forzada agravada y como coautor de los delitos de peculado por apropiación y falsedad ideológica en documento público y al Soldado Profesional del Ejército Juan Carlos Álvarez, como coautor de los delitos de doble homicidio agravado y doble desaparición forzada agravada. Además, fueron condenados los Soldados Profesionales del Ejército Nelson Ospina Tabárez, Benancio Puentes Guapacha y Germán Augusto Oliveros Tabares, como cómplices de los delitos de doble homicidio agravado y doble desaparición forzada agravada. Anexo 4 - Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 3, 16, 17, 16.1, 19 y 26.

107 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 24 y 25.

108 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 17, 21, 22, 23, 24, 25.

109 En el marco de la Ley 1408 de 2010.

110 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendación y/o compromiso voluntario 23.

111 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 41.1.

112 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 47, 93, 96, 108.

113 A las que alude el Auto 092 de 2008 de la Corte Constitucional.

114 Mediante el Decreto 0552 de 2012.

115 Asignados luego del Auto 092 de la Corte Constitucional.

116 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendación y/o compromiso voluntario 47.1.

117 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 14, 47, 104, 105, 106.

118 Ver Séptimo Informe de Seguimiento recomendaciones y compromisos voluntarios 14, 47, 48, 103, 104, 105, 106, 124.

119 Presencia de actores armados ilegales; presencia de cultivos ilícitos; altos índices de homicidio; accidentes o incidentes por minas antipersonal y municiones sin explotar; altos índices de violencia intrafamiliar; presencia de las peores formas de trabajo infantil; índice de Necesidades Básicas Insatisfechas (NBI) superior al promedio nacional (45.39%); familias desplazadas por amenaza de reclutamiento de menores de edad; registro de niños desvinculados de grupos armados ilegales o grupos delictivos organizados; información de riesgo del Sistema de Alertas Tempranas de la Defensoría del Pueblo; altos índices violencia contra niños, niñas y adolescentes; promedio de población étnica superior al promedio nacional (13.6%).

120 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromiso voluntario 106.1.

121 El excomandante del bloque Élmer Cárdenas de las Autodefensas Unidas de Colombia, fue condenado por su responsabilidad en el **reclutamiento ilícito de 309 menores de 18 años.**

122 Séptimo Informe de Seguimiento a recomendaciones y/o compromisos voluntarios 27–33, 97, 98, 107.

123 Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Bloque temático de Justicia y Lucha contra la Impunidad.

124 FGN, PGN, Justicia Penal Militar, Rama Judicial y el INMLCF.

125 Por medio de la cual se adoptan unos criterio de priorización de situaciones y casos, y se crea un nuevo sistema investigativo penal y de gestión de aquellos en la FGN.

[126] La Unidad se crea como instrumento de política criminal enfocada a enfrentar principalmente fenómenos de delincuencia organizada, mediante el uso de herramientas de análisis criminal y creación de contextos, con el objetivo de articular la información aislada que actualmente se encuentra en las diversas unidades de fiscalía. Igualmente, asumirá los procesos que hagan parte de las situaciones y los casos priorizados por el Comité de Priorización de Situaciones y Casos de la Fiscalía General de la Nación.

[127] Tiene como propósito acercar la justicia al ciudadano y hacer cada vez más eficaz y eficiente la función judicial. Además, consagró la calidad como uno de sus principales objetivos.

[128] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 34, 35, 36, 41, 43.

[129] Desde el 2000 se ha venido trabajando procesos de transversalización con enfoque de género, incorporando dicha perspectiva en los cursos de Formación Judicial y en los Módulos de Aprendizaje.

[130] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 120.1, 124.1.

[131] 18-01/12. Contra los excongresistas Luis Alberto Gil Castillo y Alfonso Riaño Castillo, 01-02/12. Contra el ex Senador de la República Miguel Pinedo Vidal, 08-02/12. Contra los excongresistas José María Imbeth y Jorge Luis Feris y contra el ex Gobernador del Departamento de Córdoba, Jesús María López, 11-04/12. Contra el ex Senador Javier Cáceres, 31-05/12. Contra el ex Senador Mario Salomón Nader, 13-06/12. Sentencia anticipada contra los ex Representantes a la Cámara, Nelson Naranjo y Rafael Castillo Sanchéz, 20-06/12. Sentencia anticipada contra el ex Gobernador del Departamento de Bolívar, Libardo Simancas Torres. Ver Séptimo Informe de Seguimiento recomendación número 12, 13, 26, 44 y 44.1.

[132] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 12, 44, 4.1.

[133] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver Bloque temático de Procesos en el Marco de la Ley de Justicia y Paz y recomendaciones y/o compromisos voluntarios 18, 31, 83, 84, 85, 86, 87, 90, 91, 97, 96, 99.

[134] Orientado a educación, vivienda, negocios productivos y adquisición de inmuebles rurales, para contribuir a la reconstrucción de sus proyectos de vida.

[135] Para mayor información ver Sector de la Inclusión Social y la Reconciliación. Informe de Rendición de Cuentas. Y recomendaciones y/o compromisos voluntarios 15, 18, 45, 48, 51, 83, 85, 86, 87, 90, 92, 99. Noviembre 3 de 2011 – Agosto 31 de 2012 http://www.dps.gov.co/documentos/InfoDPS/INFORME-SECTOR.pdf.

[136] Para este propósito se creó la UAEGRTD que ha venido operando desde principios de 2012.

[137] Los departamentos en donde más se registran solicitudes son: Antioquia (13,4), Bolívar (10,2), Cesar (8,5) y Tolima (8,1).

[138] Algunos de los escenarios en los cuales se trabaja en el marco de un diálogo tripartito, sociedad civil, empresa y Gobierno, son: Guías Colombia, Comité Minero Energético de Seguridad y DDHH–CME–, Plan Nacional de Implementación de los Principios Voluntarios en Seguridad y DDHH, Red del Pacto Global en Colombia, Proyecto "Desarrollo en Colombia del Marco de Naciones Unidas: Proteger, Respetar y Remediar", capacitaciones en territorio sobre Responsabilidad Social Empresarial y derechos humanos y empresa, e impulso al Grupo Social y Empresarial del Sector Defensa –GSED–.

[139] Ley 1482 de 2011.

[140] La nueva Ley contempla penas de uno a tres años y multas económicas que oscilan entre 10 y 15 salarios mínimos. Así mismo fue lanzado el Primer Observatorio de Discriminación Racial con el propósito de hacer seguimiento a los casos de segregación en diferentes regiones y genera insumos para la formulación de una política pública que contrarreste este fenómeno.

[141] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 76, 77. La FGN trabaja en conjunto con el ICBF, en el diseño de un programa metodológico específico para la investigación de violaciones a derechos humanos y derecho internacional humanitario, cuyas víctimas sean niños, niñas y/o adolescentes. También se da enfoque diferencial a tercera edad, afrocolombianos, poblaciones indígenas, personas con discapacidad y población LGBTI.

[142] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver Bloque temático de Mujeres.

[143] La política de equidad de género fue un proceso de construcción participativa mediante 13 eventos regionales en Pasto, Neiva, Quibdó, Cartagena, Villavicencio, Bucaramanga, Medellín, San Andrés, Bogotá, Leticia, Puerto Inírida, Puerto Carreño y Mitú; 11 Encuentros Sectoriales; 2 talleres con mujeres indígenas en Bogotá; y 3 encuentros con mujeres afrocolombianas, negras, raizales y palenqueras en Cali, Bogotá y Cartagena. Los encuentros con las mujeres colombianas fueron parte fundamental para el diagnóstico, e identificación de necesidades y expectativas de las mujeres; con esta información se construyeron el contenido de los ejes estratégicos de la política de equidad.

[144] Pertenecen a este grupo las siguientes organizaciones: la Conferencia Nacional de Organizaciones Afrocolombianas (C.N.O.A), la Confluencia Nacional de Redes de Mujeres de Colombia, la Alianza Iniciativa de Mujeres Colombianas por la Paz (IMP), la Coordinación Nacional de Mujeres en Situación de Desplazamiento, la Mesa de Incidencia Política de las Mujeres Rurales Colombianas, la Red de Educación Popular entre Mujeres (REPEM), la Red Nacional de Mujeres, la Red Mujer y Hábitat de América Latina, la Ruta Pacífica de las Mujeres, La Casa de la Mujer, el Programa Mujeres y Violencias, la Corporación Sisma Mujer, la Mesa Nacional de Seguimiento a la Ley 1257, y la Red Nacional de Mujeres Afrocolombianas Kambiri.

[145] Resolución 0805 de 2012.

[146] Por instrucción de la Corte Constitucional de Colombia, se han determinado 35 pueblos en total que deben ser beneficiarios de estos planes.

[147] Dando cumplimiento al Auto 008 de 2009 de la Corte Constitucional para la población desplazada.

[148] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 80 y 81.

[149] A cargo del Ministerio del interior y de la UNP.

[150] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 18, 75, 76, 78, 79.

[151] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver Bloque temático Poblaciones Indígenas y Afrocolombianas.

[152] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 85 y 91.

[153] Se creó el Centro de Observación para el Proceso de Restitución, que busca dar acompañamiento a los integrantes de la Fuerza Publica en su participación dentro del proceso, y hacer seguimiento a nuestras actuaciones en el marco de la ley y a nivel local y regional se crean los COLR (Comité local de Restitución) conformado por los representantes locales y regionales de las FFMM, la PONAL, la Unidad de Restitución y el Ministerio público, teniendo como función principal la revisión de las condiciones para el desarrollo de las tareas de campo necesarias dentro de las etapas del proceso de restitución. Ver Anexo 5 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 18, 52, 80.

[154] Dedicada a la implementación del CONPES 3616 de 2009, que contiene los "Lineamientos para la política de generación de ingresos a favor de la población en situación de pobreza extrema y/o desplazada por la violencia", que a su vez son considerados como insumos para el CONPES 3726 de mayo de 2012, que contiene, entre otros, la Ruta de Asistencia para las Víctimas de la Violencia.

[155] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntario 88.

[156] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendación y/o compromiso voluntario 86.

[157] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendación y/o compromiso voluntario 17.1.

[158] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver Bloque temático de Niños y Niñas.

[159] A través del Decreto 4875 de 2011.

[160] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 112, 113.

[161] **Plan Nacional de Desarrollo Prosperidad para todos. 2010-2014. "Derechos Humanos y Derecho Internacional Humanitario. Igualdad y No Discriminación** *El Gobierno nacional entiende que es una necesidad para el país desarrollar el derecho a la igualdad y no discriminación. Por tal motivo adoptará y promoverá, de forma participativa, las medidas necesarias para contribuir a eliminar prácticas discriminatorias en las diferentes esferas de la sociedad y del Estado; promoverá prácticas sociales que respeten, reconozcan y valoren la diversidad; y garantizará el desarrollo y cumplimiento de políticas y mecanismos tendientes a superar la desigualdad material y formal que afecta a los sujetos y grupos poblacionales históricamente discriminados por motivos de etnia sexo,* ***identidad de género y orientación sexual****, edad, discapacidad, condición social y económica. Además, se impulsará el cumplimiento de las Sentencias Constitucionales sobre los derechos de estos grupos.*

[162] El Ministerio del Interior tiene como mandato liderar la formulación, adopción y seguimiento de la política pública para la población LGBTDecreto 2893 del 11 de Agosto de 2011. Articulo 11.

[163] Sentencia C-283/11.

[164] Sentencia C-577/11. Si para dicha fecha el Congreso no ha expedido la legislación correspondiente, las parejas del mismo sexo podrán acudir ante notario o juez competente para formalizar y solemnizar su vínculo contractual.

[165] Encabezado por el Vicepresidente, junto con el Ministerio del Interior, la PGN, la PONAL y la FGN.

[166] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendaciones y/o compromisos voluntarios 115, 116.

[167] Es importante resaltar que mediante la Ley 1309 del 2009 se aumentan las sanciones por actos de violencia contra sindicalistas y amplían los términos para que la figura de prescripción de las acciones penales en esos casos ocurra.

[168] Que se traducen en: la clasificación de los establecimientos de reclusión; la realización de brigadas de atención integral; traslados de internos; proyección de nuevos cupos penitenciarios y el acercamiento con el sistema de justicia, a fin de dar cumplimiento a los subrogados penales y a la aplicación de penas alternativas distintas a la detención o prisión intramural.

[169] Entre otras acciones se resaltan, la elaboración de directivas e instrucciones permanentes en materia de derechos humanos y generación de mecanismos de participación e interlocución entre la administración y las personas privadas de libertad; en la implementación de módulos virtuales; intercambios académicos; aplicación de encuestas y realización de sensibilizaciones en temas de trascendencia nacional e internacional. También se ha hecho seguimiento y verificación de la situación de las personas privadas de libertad beneficiarias de medidas cautelares y/o provisionales ordenadas los órganos del SIDH, con el objeto de remitir los informes que nos sean requeridos.

[170] Anexo 4 – Séptimo informe de seguimiento. Ver recomendación y/o compromiso voluntarios 132.

[171] La limitación permanente de mayor prevalencia según el censo, es la de la visión con un 43.2%, seguida por la limitación en la movilidad con un 29.5% y en tercer lugar la limitación para oír con un 17.4%.

[172] Se elaboró el CONPES en Discapacidad y se expidió la Ley 1306 de 2009 por la cual se dictan normas para la Protección de Personas con Discapacidad Mental y se establece el Régimen de la Representación Legal de Incapaces Emancipados.

[173] Su difusión se inició en el marco de la cumbre de Vicepresidentes por la democracia y la solidaridad "América sin Barreras", en Ecuador en diciembre de 2010.

[174] El Estado considera que el mecanismo de seguimiento de las recomendaciones y/o compromisos voluntarios adquiridos por Colombia en el marco del EPU, ha hecho parte del compromiso del Estado por lograr la efectiva implementación de cada una de las recomendaciones y/o compromisos. Con los planes estratégicos, operativos y prioridades de cada entidad responsable se ha logrado un cumplimiento gradual de las recomendaciones.

[175] Cooperación Internacional; Plan Nacional de Acción en Derechos Humanos y DIH, actualmente Sistema Nacional de Derechos Humanos y DIH; Derechos Civiles y Políticos (lucha contra la violencia y mantenimiento del orden público, homicidio en persona protegida, tortura, detenciones arbitrarias y desapariciones, minas antipersonal); Justicia y Lucha contra la Impunidad (Procesos en el marco de la ley de justicia y paz); Derechos Económicos, Sociales y Culturales. (salud, pobreza, educación); Poblaciones Vulnerables (Poblaciones indígenas y afrocolombianas, personas en situación de desplazamiento, mujeres, niños y niñas, LGBTI, defensores de derechos humanos, personas privadas de la libertad); Justicia.

[176] Ver Anexo 6 – Grado de cumplimiento de Recomendaciones y Compromisos Voluntarios.

[177] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 1, 3, 14, 38, 76, 79, 88, 110, 118, 38.

[178] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 18, 91.

[179] Pueden ser observados en el séptimo informe de seguimiento Bloque temático Justicia.

[180] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 77, 78.

[181] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 22, 24, 25.

[182] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 29, 30, 32, 33.

[183] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 90, 99.

[184] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 120, 126, 129, 128, 131.

[185] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 132, 133.

[186] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 117.

[187] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 10, 26.

[188] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 61, 62, 64.

[189] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 67, 69, 70, 72, 73, 74.

[190] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 48, 51, 52, 53, 54.

[191] Recomendaciones y/o compromisos voluntarios 15, 38.

[192] Con el fin de cumplir a cabalidad estos desafíos, el Gobierno Nacional diseñó la Estrategia Nacional de Cooperación 2012–2014, la cual es un instrumento que refleja los objetivos estratégicos de la cooperación internacional en Colombia, establece las prioridades para la definición de la cooperación que recibe el país y consolida las fortalezas que pone a disposición de otros países, para intercambiar experiencias que contribuyan con sus procesos de desarrollo.

[193] Hemos venido apoyando a nuestros vecinos de Mesoamérica y de la cuenca del Caribe. Para fortalecer esa oferta de cooperación, nuestra Agencia Presidencial de Cooperación pasará de ejecutar 1 millón de dólares anuales a cerca de 8 millones de dólares – a partir de 2013 – entendiendo que podemos hacer mucho más para compartir nuestras historias de éxito.

[194] *Del Representante Especial del Secretario General sobre la cuestión de los derechos humanos y las empresas transnacionales y otras empresas comerciales.*